جـــامعـــة الحـــاج لخـــضـــر بـــــاتنة-1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية

مطبوعة جامعية في مقياس:

ملتقى العلاقات الاوروبية المغاربية

مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص: علاقات دولية

(السداسي الخامس)

من إعداد :
الدكتورة : عتيقة كواشي
أستاذة محاضرة-أ- بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة -1-

السنة الجامعية:

2022-2021

مطبوعة محاضرات مقياس ملتقى العلاقات الأوروبية المغاربية

من إعداد :

الدكتورة : عتيقة كواشي

أستاذة محاضرة –أ– بقسم العلوم السياسية

جامعة باتنة –1–

<u>أهداف المطبوعة</u>:

لقد أعدت هذه المطبوعة لتتناسب مع المتطلبات الأولي في حقل العلاقات الدولي ومجال العلاقات الأورو–مغاربية على حد سواء، وبناء عليه حاولت عبر سماتها انتهاج أسلوب التبسيط، والإحاطة بمختلف المفاهيم والتصورات ذات الصلة بمحتوى المقياس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كل ذلك بهدف تيسير كل مستعص على طلبة السنة الثالثة ليسانس علاقات دولية الذين يدرسون المقياس لأول مرة، فضلا عن نزوعها نحو هدف رئيس هو إكساب الطالب جملة من المؤهلات بعد نجاحه في استيعاب مجاور والكلمات المفتاحية للمقياس، من حيث تحكمه في مواضيع العلاقات الأورو مغاربية والأساس النظري للعلاقات الأورو–مغاربية، وكذلك الإطار التاريخي لها، والأطر التنظيمية للعلاقات الأورو مغاربية.

وقد ركزت هذه المطبوعة المتعلقة بالعلاقات الأورو مقاربية على محاور كبرى جاءت مترابطة من الناحية المنهجية والموضوعية، حيث تضمنت الأساس النظري للعلاقات الأورو– مغاربية، وكذلك الإطار التاريخي لها ، والأطر التنظيمية للعلاقات الأورو– مغاربية، كما تم التركيز على المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على العلاقات الأورو–مغاربية، ثم التطرق إلى الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة

المتوسطية، عبر تناول عناصر الجيوبوليتيک، والخصوصية الحضارية للمنطقة، ثم جاء المحور الأخر ليحلل تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي والاتحاد الأوروبي، وأخيرا تم تناول مجالات التعاون الأورو مقاربي (التعاون الأمني، السياسي الاقتصادي والمالي،الثقافي والاجتماعي)

البطاقة التقنية للمقياس:

السداسي الخامس :تخصص علاقات دولية

عنوان الوحدة :وحدة التعليم الاستكشافية

المقياس :ملتقى العلاقات الأوروبية المغاربية (إجباري)

الوصـــف التفصـــيلي لمحتـــوى مقيـــاس ملتقـــى العلاقـــات الأوروبيـــة المغاربيـــة

المحور الأول – الأساس المفاهيمي والنظري لتفسير العلاقات الأوروبية المغاربية

1: التعاون .

2: التكامل.

3: الشراكة.

4: الاعتماد المتبادل.

5: التبعية.

6: الاقليمية الجديدة

المحور الثاني الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية

أولا – السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية

ثانيا – السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي

ثالثا– الأطر المنظمة للعلاقات الأورو–متوسطية

1– الحوار الأوروبي العربي

2– ندوة الأمن والتعاون في المتوسط

3– حوار(5+5):(CSCM)

4– المنتدى المتوسطي

5– مجلس المتوسط

رابعا – الشراكة الأورومتوسطية (البداية، التطور إلى التبلور)

1– مؤتمر لشبونة 26 – 27جوان1992

2– قمة كوروفو(Corfou)25 – 24 جوان 1994

3– قمة إيسن (ESSEN) ديسمبر1994

4– بلورة الشراكة الأورومتوسطية عبر مسار برشلونة

5– محاور ومجالات الشراكة الأورومتوسطية

5–1– الشراكة في المجالين الأمني والسياسي

5–2– الشراكة في المجالين الاجتماعي والثقافي

5–3– الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي

6– المؤتمرات المنعقدة عقب مؤتمر برشلونة

6–1– مؤتمر فاليتا (مالطا)

6–2– مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)

6–3– مؤتمر باليرمو (إيطاليا)

6-4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا)

6-5- قمة باريس (فرنسا)

6-6- قمة مرسيليا 2008

المحـور الثالـث- التحـولات الدوليـة الجديـدة وانعكاسـاتها علـى الاتحـاد الأوروبـي والمغـرب العربـي

أولا – اتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي

ثانيا – الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة لأوروبا

ثالثا- الاتحاد الأوروبي: التأسيس، التطور والتنظيم

رابعا – الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

خامسا – أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

المحور الرابع – مجالات التعاون والشراكة في العلاقات الأورو- مغاربية

أولا – التعاون الأمني.

1- التهديدات الأمنية في المتوسط

أ- الهجرة غير الشرعية

ب- الإرهاب الدولي

ج- الجريمة المنظمة

2- البنود الأمنية في الاتفاقات الأورومتوسطية

ثانيا – التعاون الاقتصادي

المحور الخامس – تحديات وآفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية

المحور الأول – الأساس النظري لتفسير العلاقات الأورو–مغاربية

تعد نظريات التكامل والاندماج أحد أهم إفرازات المرحلة السلوكية في علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية 1945، حيث اعتبرت مرجعية أساسية لتفسير وتحليل المشكلات الدولية، وذلك بمعزل عن تدخل الدولة في إدارة الشؤون الدولية، وهذا الذي تجسد فيما اصطلح عليه بالتكامل والاندماج، في هذا الإطار تحدث مختلف أشكال التفاعلات الدولية، والتي يمكن أن تأخذ صورة التفاعل النزاعي والصراعي، أو التفاعل السلمي التعاوني، وقد انسحب هذا النوع من التفاعلات على العلاقات الدولية وفي مراحل تاريخية متباينة.

وبما أن طبيعة العلوم الاجتماعية لا سيما منها علم السياسة يتميز بالنسبية، خاصة من صعوبة التحكم في المفاهيم وضبطها بشكل دقيق، وانطلاقا من تميز العلاقات الدولية تارة بالسلمية قصد تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، هذا من جهة، وكذلك تسجيل عدم وجود إجماع حول الإطار الملائم لتفسير العلاقات بين الدول والتكتلات الدولية، خاصة على مستوى العلاقات الأوربية – المغاربية، فهناك من يرى أنها تتميز بالشراكة، ومن يرى بتميزها بالتبعية، وهناك من يصفها بالتكامل. وفي ضوء هذه الاستقطابات الفكرية والمفاهيمية، ارتأيت أنه من الضروري ضبط معنى ومفهوم العديد من المصطلحات ذات الصلة، لكي نتمكن من تفسير وتحليل العلاقات الأورو–مغاربية، والتوقف عند الطبيعة الحقيقية للعلاقات الأورو–مغاربية.

1– التعاون(Cooperation) : يشكل التعاون أحد المسائل المهمة والأساسية في نظرية العلاقات الدولية، فقد اعتبرت دراسة إمكانية التعاون في إطار دولي، من المهام المستمرة لعلماء ومنظري حقل العلاقات الدولية، حيث يعتبر الجدل الدائر بين مدارس العلاقات الدولية لحد الوقت الراهن حول هذه القضية، أي حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وشروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه وآفاقه المستقبلية).[1]

[1]- أليس لاندو. السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، تر: قاسم المقداد.(دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2008)، ص 37. .و عبد الله جبر العتيبي "التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، مجلة دراسات مستقبلية11 يناير 2006، ص 135.

ويعتبر التعاون تبادل مساعدة، ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة، وذو طبيعة مؤقتة، أهدافه مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن مشاركة العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت، كما يقصد بالتعاون أيضا "مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة، تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين من الناحية الجغرافية والإثنية"، مما يعني أن التعاون يتضمن الارتباط والتنسيق في مجالات عديدة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة.[2]

ومن خلال تعريف وتحديد مفهوم التعاون ولو بإيجاز، فإنه يمكن التوقف عند خصائصه التالية: – التعاون كمفهوم يأخذ الطابع المؤقت، ولا يسعى إلى تأسيس مؤسسات دائمة، هدفه تبادل المساعدة.

تباين أهداف أطراف معادلة التعاون.

– يقوم مفهوم التعاون على المشاركة الدولاتية وذات الأهداف التنموية المتباينة.

2– التكامل (Integration) : يعتبر التكامل قيمة مؤسساتية في العلاقات الدولية ناتجة عن تطورها نظريا، وعمليا من خلال تكريس فكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات السياسية، وعلى الرغم من تباين منظري الوظيفية في تحديد مفهوم التكامل، فإنه يمكن تعريفه بأنه "تلك العملية الموضوعية والموجهة للتكيف المتبادل بين البني الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو العسكرية لدولتين أو أكثر نحو نظام متجانس، بتحويلها إلى مركبات دولية لتوفير الزمن، ورفع الإنتاجية بما يخدم أطرافا في هذه العملية.

باعتبار التكامل عملية موضوعية(Objective process) يعني أنه يتم وفقا لأسس منطقية بناء على مبررات حقيقية، لأن التكامل عملية موجهة (Oriented process)؛ أي أنه يسير وفق جهاز مؤسساتي وحكومي، أما التكيف المتبادل (Mutual adaptation) يعني إعادة الهيكلة للبنى ذات الصلة بالجانب الذي تمتد إليه عملية التكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، أما النظام المتجانس (Homogenitic system) فيمكن من خلاله خلق وحدة جديدة في النظام الدولي مثل الأوبيك،

[2]- عبد اللطيف بوروبي. "العلاقات الأورو–مغاربية بعد 2001: تعاون بلا شراكة"، مجلة شؤون الأوسط ، ص 34. (3) – إكرام عبد الرحيم. التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 45–46.

الكوميكون، حركة عدم الانحياز، وموضوع التكامل ليس مطلقا، بل يخضع لطبيعة البنى التي أفرزت هذا الشكل، فقد يكون التكامل اقتصاديا، أو سياسيا، أو عسكريا، ليشمل فيما بعد بقية المجالات طبقا لمبدأ الانتشار، فالتكامل لا يشمل كل المجالات مرة واحدة، ولكن ينطلق في مجال معين ليعم المجالات الأخرى، مثل ما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوربي.[3]

ويعرف أرنست هاس Ernest Haas التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متقدمة ومتخلفة نحو مركز جديد، تكون المؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".[4] كما أن التكامل حسب ليون ليندبرغ هو "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض".[5]

إذن ما يميز التكامل باعتباره عملية تقارب مرحلية يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، فضلا عن كونه يقوم على شخصية قانونية وعلى وجود أهداف مشتركة، وما يميزه كذلك عن مفهوم التعاون من حيث طبيعة الأهداف، ومن خلال البناء، فمفهوم التعاون في هذه العلاقات هو مرحلة متطورة من بروز مفهوم التكامل والاندماج".[6]

3- **الشراكة(Partnership)** : يعرف جون توسكوز Jean Toscuz الشراكة بأنها "تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة، بغرض تحديد أهداف ليست بالضرورة مشتركة، وهي وسيلة التقريب سياسات الأطراف بما يسمح لها بالدخول في مسار تكاملي"[7]، فمفهوم الشراكة قوامه المساهمة بنصيب، في طريقة للحصول على منافع مشتركة، وتجسد نظام المشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وذلك بناء على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية[8]،

---

[3]- عبد الناصر جندلي. "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية". مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية 03، أغسطس 2015، ص15. المرجع نفسه، ص272.

[4]- جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 271.

[5]- جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف ، مرجع سابق ، ص 272 .

[6]- عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص 34.

[7]- حسن الهموندي، وعادل عبد المهدي. الموسوعة الاقتصادية. بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر،1980)، ص 148.

[8]- عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص 35.

أي أن الشراكة تقوم على منظومة تشاركية مكونة من عدة أطراف وفي عدة ميادين، بهدف تحقيق منافع مشتركة، كل ذلك في إطار التعاون الاقتصادي أو المالي ذاو التقني أو في ظل تواجد أجهزة دائمة ومصالح متقاطعة.

4- الاعتماد المتبادل (Interndependence): يعد الاعتماد المتبادل نمط للتعامل وطريقة للتعاون الدولي، وفي المجالات كافة وعلى جميع الأصعدة، ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل فيه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش وحداته بمعزل عن الآخرين، مع العلم أن الوحدات الدولية اتسعت في إطارها، بحيث أصبحت تشمل حتى غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها على المساحة الدولية، خاصة في ظل ثورة الاتصالات التي زودت الوحدات والدول بوسائل الاتصالات ووفرت فرصة الاعتماد المتبادل.[9]

ويعتقد أنصار الاعتماد المتبادل أن هذا الأخير كان موجود قبل بداية السبعينات، لكن الهيمنة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية، جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء روبرت كوهين Robert Keohen وجوزيف ناي Joseph Ney من خلال كتابهما "العلاقات العبر وطنية والسياسة العالمية" سنة 1971، حيث يعد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين فيما بعد، وقد حفز الكتاب العديد من المنظرين الليبراليين على تقيم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية لنظرية الاعتماد المتبادل، ونجد على رأس هؤلاء ستانلي هوفمان Stanley Hauffman وريتشارد ماسنباش وبيل فيرجسون ودونالد لامبتر ...وغيرهم".[10]

ولا يثير الاعتماد المتبادل جدلا كبيرا في تعريفه وتحديد مفهومه كبقية المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية، حيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كما لا يثر جدلا حول وجوده والاعتراف به، فحتى الواقعيون الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، لكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسة الدولية.[11]

---

[9]- سمير جاسم راضي. "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، ص 07.

[10]- محمد الطاهر عديلة. "الجدل الليبرالي –الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون 15 ، جوان 2016، ص247.

[11]– محمد الطاهر عديلة ، المرجع نفسه ، ص 248 .

ويشير الاعتماد المتبادل إلى جملة التفاعلات بين الدول على مستوى عال، مما يؤدي إلى ربط الدول فيما بينها بعملية مستمرة، وذلك قصد ملائمة تصرفات كل واحدة منها، في ظل السلوك الاجتماعي والسياسي لأطراف المعادلة، أي أن الاعتماد المتبادل ينزع نحو تجسيد التفاعل بين الدول على درجة عالية من الارتباط، وهذا بهدف تحقيق الأهداف المشتركة عبر تأسيس وخلق فضاءات قانونية ومؤسسات قانونية من دون أن تتمتع بالشخصية القانونية.[12]

ويعرف جوزيف ناي الاعتماد المتبادل بأنه "موقف من التأثر المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم"، ويعرف كيوهان وناي أيضا الاعتماد المتبادل المعقد بأنه "انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم".[13]

وتعرف نادية محمود مصطفى الاعتماد المتبادل بأنه "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تطرأ في أحدهم، كما تنتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالأحداث الخارجية والقوى، ومن ثم تتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية".[14]

انطلاقا مما تقدم حول مفهوم الاعتماد المتبادل، يمكن أن نحدد خاصيتين رئيسيتين له؛ أن الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر، في ظل معادلة وعلاقة تبادلية ثنائية الاتجاه، كما أن الاعتماد المتبادل تحركه متغيرات اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة السياسة الدولية، تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد السوسيو– اقتصادية.

5– التبعية (Dependence) : ظهر مفهوم التبعية في النصف الثاني من ستينات القرن العشرون في أدبيات الفكر التنموي على مستوى دول أمريكا اللاتينية، ويعد في هذا الإطار أبرز من كتب حول التبعية

---

[12]- عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص 35.

[13]- أحمد محمد أبوزيد. "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، المجلة العربية للعلوم السياسية 44، 2012، ص96.

[14]- نادية محمود مصطفى. "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، ص17. أنظر الرابط التالي: http://www.hadaracenter.com/pdfs20نظرية<pdf

في بداية ظهورها كل من دوز سانتوس وكاردوزو، وقد أخذت أفكار هؤلاء في الانتشار والتبلور إلى أن وصل صداها إلى دول العالم الثالث ودول غرب أوربا، كما انسحب تأثير أفكار التبعية على مختلف الدراسات التنموية والتخلف سنوات السبعينات والثمانينات، آخذة من نظرية التبعية مقاربة لتفسير ظاهرة التخلف .[15]

يعتبر هذا المصطلح من أهم المصطلحات المستخدمة في العلوم السياسية و خاصة في العلاقات الدولية في الكلمة المفتاحية التي تساعدنا على فهم وتحليل العلاقات بين الدول سواء كان ذلك في المجال السياسي، الاقتصادي أو الثقافي. في العلاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما على حساب الآخر ويكون تطور الثاني تابعا لتطور الأول، كما تعني علاقة استغلال وعلاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر، وهي عبارة عن نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى ، وهذا ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي، أما بالنسبة لباقي مفكري هذا التيار يرون أن التخلف الاقتصادي للعالم الثالث ليس إلا نتيجة للتطور والقوانين والوظائف التي تقوم بها الرأسمالية العالمية وأهمها استغلال العالم الثالث في إطار علاقة مركز مهيمن ومحيط خاضع".[16]

وللتبعية عدة أشكال وأهمها التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية، فالتبعية الاقتصادية تتمثل في تبعية الاستثمارات للخارج والتبعية النقدية والمصرفية، وتتخذ التبعية النقدية عدة صور منها :أن تستخدم الدولة في التداول الداخلي عملة أجنبية (تبعية الدول المنطقة اليورو الإسترليني أو منطقة الفرنك)، وحينئذ تدور العملة الوطنية في فلك عملة الدولة الحاكمة ويترتب على هذا الارتباط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالقيمة الخارجية للعملة الأجنبية وانعكاس التطورات النقدية والاقتصادية للبلد المسيطر على أحوال الاقتصادية في البلد التابع، أما التبعية المصرفية فتتمثل في خضوع البنوك للرأسمال والإدارة الأجنبية أو تكون عبارة عن وكالات وفروع البنوك أجنبية.[17]

وفيما تعلق بالتبعية السياسية فيشير مفهومها بأنها تنتج في حالة فرض حماية من دولة استعمارية على دولة أخرى أو خضوع دولة ما لانتداب أو وصاية، كما أنها نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية والتخلص

---

[15]- جهينة سلطان العيسى وآخرون. علم اجتماع التنمية، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 128.

[16]- شاهر إسماعيل الشاهر. "الدولة وتجلياتها :الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها" ، أنظر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=46259

[17]- المرجع نفسه.

من التبعية الأولى هو الشرط الأساسي للتخلص من التبعية الأخرى، والتخلص منهما شرط الانطلاق في مضمار التنمية، ويدل أيضا هذا التعبير على مجمل العلاقات غير المتساوية مع ميل تراكمي إلى تفاقم في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويستعمل غالبا لوصف الوضع في البلدان المتخلفة المواجهة للدول المتقدمة. أو أيضا كما يرى مفكرو أمريكا لاتينية بلدان المحيط بمواجهة دول المركز .[18]

والتبعية لا تعني النظام التابع وحسب، بل والبلد التابع عموما، ومن مظاهرها[19] :

– دمج الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية وضعف معدلات التراكم.

– تدهور حالة التكامل بين القطاعات المحلية نفسها، وتمحور كل منها على قطاعات خارجية رأسمالية.

– الاعتماد الكبير على السوق الرأسمالية العالمية بالاحتياجات الأساسية. – التبعية التكنولوجية الناجمة عن التخلف وسياسة الإحلال غير المدروسة.

– تبديد الفائض عن طريق أنماط الاستهلاك في قطاعات تتميز بقيمة مضافة متدنية أصلا.

– تدمير الزراعة بالتوسع العمراني والمضاربة على الأرض.

– ارتفاع نسبة الإعالة وتكلفة خلق فرص عمل جديدة وتدني إنتاجية العمل.

– التضخم والسياسات المالية والنقدية المرافقة ولعبة البورصة.

– سياسات الدين، وهي غالبا ما تذهب لتمويل عمليات جارية تساهم في تحميل الاقتصاد أعباء لشراء سلع من السوق الرأسمالية العالمية.

6– الإقليمية الجديدة (Neo – regionalism) : يتميز تحديد معنى الإقليمية نوعا ما بالتعقيد، وذلك الارتباطه بمجموعة من العوامل والمعايير، فتعبر كمصطلح في حقل العلاقات الدولية عن الهوية

[18]- المرجع نفسه.

[19]- محادين موفق. "نظرية التبعية"، المدينة نيوز، 10 / 2010/10، أنظر الرابط التالي: 58230/
http : / / almadenahnews . com / article

والذي ينزع نحو توحيد الأهداف وتجميعها، وكذا خلق مؤسسات تعبر فعلا عن الهوية والمشاركة الجماعية للفعل الجغرافي، ويعتبر في هذا السياق الاتحاد الأوربي كنموذج واضح عن الإقليمية. [20]

ويعتبر مفهوم الإقليمية من المفاهيم الحركية المتفاعلة مع بيئتها، ظهر مع بداية ظهور التنظيم الدولي، ومع نهاية الحرب الباردة اصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد، وقد عرف في هذا الإطار مفهوم الإقليمية تطور جديد على غرار المفاهيم الأخرى، حيث برز في حقل العلاقات الدولية مفهوم الإقليمية الجديدة، وذلك تزامنا مع ظهور تكتلات إقليمية جديدة عبر مختلف مناطق العالم.[21]

يعد استخدام مفهوم الإقليمية الجديدة إلى المفكر بالمر Palmer عام 1991 من خلال دراسته المقارنة حول الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة، ويقصد بها موجة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور من ثمانينات القرن العشرون في شكل كارتلات اقتصادية وتجارية إقليمية ضخمة، وارتبطت الإقليمية الجديدة في ظهورها بعدة عوامل، هي:[22] – التغيرات التجارية التي عقبت انهيار نظام بريتن وودز.

– ظهور قوى تجارية جديدة لا سيما بجنوب شرق آسيا.

– عرف واقع السياسة الدولية نشأة ظواهر جديدة تحل بالتفاوض والتعاون والتكامل الإقليمي بعيدا عن الصراعات والحلول العسكرية.

– زوال القطبية الثنائية والتوسع الهائل في حجم ونشاط وعدد الشركات الدولية. – كثافة القضايا العالمية واحتلالها رأس اهتمامات أجندة الدول، مما أثر في تشكيل ارتباطات واهتمامات جديدة متقاطعة.

تنزع الإقليمية الجديدة نحو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعيدا عن المصالح الإقليمية ومعيار التقارب الجغرافي، فضلا عن كونها تخلق تشابك بين مختلف الفواعل قصد تحقيق السلام وذلك بناء على مبادرات أفقية تؤدي فيها الدول ضمن الإقليمية دورا بارزا، متجاوزة بذلك الأهداف الاقتصادية

---

[20]- لبنى جصاص. "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009–2010. ص 11.

[21]- لبنى جصاص ، مرجع سابق ، ص 12 .

[22]- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. ط 1 (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 2001)، ص ص 140 –142.

إلـى تجسـيد مفهـوم الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والبيئـة، وحـل الصـراعات وتعزيـز روابـط التعـاون".[23] ويستدعي دراسة وتحليل العلاقات الأورو–مغاربية وفقا للأساس النظري بين الإقليمي inter regional analysis باعتبـار أن البحـر الأبـيض المتوسـط هـو القاسـم المشـترك بـين الضـفتين يفسـر بطـريقتين تـاريخيتين، مـن أن العلاقـات هـي واحـدة ولـم تتغيـر، وأن هنـاك مراحـل وفتـرات زمنيـة مختلفـة مـن حيـث المنطلقات والنتائج،[24] وعبر هذه المراحل سنتطرق إلى العلاقات الأورومغاربية –سنفصل فيها في المحور المخصص لها– وهي:

– المرحلة الأولى: مرحلة المساعدات 1957–1963.

– المرحلة الثانية: حوار شمال جنوب 1963–1995.

– المرحلة الثالثة: مرحلة الشراكة 1995 إلى غاية اليوم.

7– النظام الإقليمي : لا يوجد إجماع بشان رسم حدود الأقاليم او الأنظمة الإقليمية أو عضويتها، فمثلا عن الاستخدام الواسع لمصطلح الشرق الأوسط، فإنه لا يوجد رسم قياس للحدود يمكن بواسطته توصيف ما المقصود بالشرق الأوسط توصيفا دقيقا، فقد يستعمل مفهوم الشرق الأوسط كمرادف للعالم العربي، وقد يستعمل بمفهوم أوسع بحيث يشمل تركيا وأفغانستان وإيران وباكستان بالإضافة إلى العالم العربي، بل قد يستخدم بمفهوم ثالث إذ يعني العالم الإسلامي الممتد من المغرب إلى شرق باكستان والهند وتركمنستان في الشرق، وذهب أيضا وليام تومبسون William Thompson إلى اعتبار الجزائر من دول القلب في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.[25]

وقد ميز الفكر السياسي بين ثلاث اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي:

– الاتجاه الأول : يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي Geography proximity approach، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

---

[23]- إيان أنطواني وآخرون. التسلح ونزع السلاح في الأمن الدولي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 393.

[24]- عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص 36.

[25]- سامية ربيعي. "آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2008 / 2007 ، ص12.

– الاتجاه الثاني: يركز على عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية Homogeneity approach .[26]

– الاتجاه الثالث: لا يشترط أن تكون علاقات وثيقة بين الجدول، لأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي، هو مدى تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض Interaction approach.[27]

وتجمع أغلب الدراسات حول تحديد أهم عناصر النظام الإقليمي، وهي:

– ينطلق النظام الإقليمي في ظل منطقة جغرافية، لأن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا يكون أكثر بين تلك الدول غير المتجاورة، وأن الدول المتباعدة جغرافيا عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، باستثناء الدول الكبرى التي تتفاعل فيما بينها لاعتبارات عسكرية واقتصادية وإستراتيجية.

– عدم تواجد لأي من الدولتين العظميين المكونة له، لأنه في حالة وجود لأي منهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة، فالدولتين هنا قد تمارس كل منها ضغوطا أو نفوذا على النظام الإقليمي، وذلك عبر التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية، لكنها لا تصبح عضوا فيه أو أحد مكوناته). [28]

– إن وحدات النظام الإقليمي تندمج في إطار شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تمتلك ديناميتها الذاتية، وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى، ولا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، فهذا لا يمكن تصوره في إطار ثورة الاتصالات والمواصلات المعاصرة واعتبارات الإستراتيجية الدولية.

– إن النظام الإقليمي من حيث التكوين يشمل ثلاث دول على الأقل.[29]

---

[26]- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص16.

[27]- علي الدين هلال وجميل مطر، المرجع نفسه، ص16.

[28] -Gavin Boyd, The conceptual study of international regions, in: Werner j. Feld and Gavin Boyd, eds, Comparative Regional Systems(New York: Pergamum Press, 1980), pp,03-04

[29]- علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سابق، ص17.

المحور الثاني – الإطار التاريخي للعلاقات الأورو–مغاربية

شكلت المتغيرات الدولية والإقليمية دافعا للدول المتوسطية الفاعلة على مستوى الاتحاد الأوربي (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا) إلى العمل على بعث الحوار مع الدول الأعضاء في الاتحاد، لا سيما ألمانيا، بريطانيا إلى وجوب الاهتمام بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، نظرا لأهميتها الجيوإستراتيجية بالنسبة لدول جنوب المتوسط، فضلا عن تأثير عدم استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط أمنيا وسياسيا واقتصاديا على دول الاتحاد الأوروبي.

في هذا الإطار ظهرت العديد من السياسات المتوسطية السياسة المتوسطية الشاملة، السياسة المتوسطية المتجددة) قصد تجسيد وتفعيل وتطوير الحوار والتعاون الأوروبي العربي، والأوروبي المغاربي، بعدما انتهجتها الجماعة الأوروبية الاقتصادية تجاه الدول المتوسطية سنوات السبعينيات من القرن العشرون، كما اتخذت من مفهوم الشراكة كمنهج كونها أحسن مقاربة بحسب التصور الأوروبي للتعامل مع الدول المتوسطية لمواجهة مختلف المشاكل واحتوائها لكي لا تمس دول الاتحاد، وقد شكلت في هذا السياق ندوة برشلونة للشراكة الأورو–مغاربية المنعقدة بتاريخ 27–28 نوفمبر 1995 نقطة انطلاق حقيقية لمشروع الشراكة الأورو–مغاربية بين دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، والدول الثالثية المتوسطية الاثنتي عشر(payes tiers méditerraneens) [30]بهدف تحقيق الحوار والتعاون السياسي والأمني، وكذلك إنشاء منطقة للتبادل الحر، ودعم الحوار الثقافي والاجتماعي بين الضفتين وفقا لما جاء به البيان الختامي لمؤتمر برشلونة.

وبالعودة إلى تاريخ العلاقات الأورو–مغاربية بين المجموعة الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، سنتوقف عند دراسة مختلف مراحل العلاقات الأورو–مغاربية من خلال التركيز على ما يلي:

أولا– السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE):

ترتبط البوادر الأولى لفكرة الحوار والتعاون بين دول ضفتي المتوسط بسنوات الستينات، وبعد استقلال الجزائر تحديدا، وتحسين العلاقات بين فرنسا والدول العربية، وشروع الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك

[30]- تعتبر الدول الثالثية المتوسطية الاثنتي عشرة دولة متوسطية التي شرعت في مفاوضات حول إبرام اتفاقيات مشاركة مع الجماعة الأوربية قبل 1991 والاتحاد الأوربي بعد هذا التاريخ، وتتمثل هذه الدول في: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، الكيان الإسرائيلي، لبنان، سوريا، مالطا، تركيا وقبرص.

في عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول الجنوبية للحوض ،[31] وقد تضمنت هذه الاتفاقيات وجهة السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية على أساس المصالح الاقتصادية، حيث بدأت بتوقيع اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي سنة 1969، وبعد ذلك توسعت مع السياسة المتوسطية الشاملة (Globale Méditerrankenne Politique) والتي تضم كل الدلو المتوسطية غير الأوروبية (72–73) باستثناء ليبيا وألبانيا، وتجددت مع السياسة المتوسطية المتجددة (Politique Mediterraneenne Renovée) سنة 1990.[32]

تجسدت العلاقات الأورو–مغاربية تحديدا منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1957، والتي نصت على ضرورة إقامة علاقة تعاون اقتصادي بين الدول الأوروبية التي انضمت إلى المعاهدة، والدول النامية حديثة الاستقلال، لا سيما دول جنوب وشرق المتوسط، خاصة من أجل تحريك السلع والخدمات وقد جاء في مضمون الاتفاقية ما يلي:[33]

– المادة 113: تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مباديء موحدة، لا سيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية وتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

– المادة232: تسمح الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقات انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة والأعمال المشتركة.[34]

وقد ركزت هذه الاتفاقية على دول الجوار الجغرافي المباشر، حيث كانت كل من تونس والمغرب مرتبطتين بالمجموعة الأوروبية، وباستثناء الجزائر التي كانت عند التوقيع على معاهدة روما ترزخ تحت

---

[31]- أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

[32]- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، ط 1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 77 .

[33]- فريد النجار ، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون : خيارات القرن 21 ، ط1 (القاهرة : أتيراك للنشر والتوزيع) ، ص 92 .

[34]- حسين بومدين، "مزايا وتكاليف الإستراتيجية الأوروبية المتوسطية"، مذكرة ماجستير في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003، ص 21.

الاحتلال الفرنسي، وبالتالي لا تزال تعتبر جزء من فرنسا،[35] وقد استفادت الجزائر في هذا الإطار من علاقات تفضيلية منذ 1957 إلى غاية 1962، باعتبارها مستعمرة فرنسية حافظت على هذا الامتياز إلى غاية 1963 لتبدأ مفاوضات استمرت حتى سنة 1965.[36]

ومع بداية سنة 1963 باشرت كل من تونس والمغرب ثم الجزائر مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة وقعت لمدة خمس سنوات "اتفاقية التجارة التفضيلية"، وقد سبق التوقيع على هذه الاتفاقية اتفاقيتين، الأولى مع اليونان شهر نوفمبر1962، والثانية مع تركيا شهر سبتمبر 1963، حيث كان مضمون هاتين الاتفاقيتين حث المجموعة الاقتصادية الأوربية على الاستقرار في ضفتها الجنوبية ضد التوسع الأكبر للاتحاد السوفياتي، ومع بداية سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلة سياستها المتوسطية، لتأخذ اصطلاح جديد عرف بالسياسة المتوسطية الشاملة سنة 1972، وقد تم تبنيها في قمة باريس المنعقدة بين 19–21 أكتوبر 1972 لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر المتوسط والأردن، باستثناء تركيا واليونان بسبب نية المجموعة ضمها لاحقا).[37]

وقد كان الهدف من السياسة المتوسطية الشاملة هو خلق نظام للتعامل غير عادل تفضيلي فيما يخص التجارة والولوج الحر للأسواق الأوروبية وقبول عدم التعامل بالمثل، وذلك عن طريق وضع حواجز جمركية مهمة في كثير من الأحيان اتجاه الصادرات الأوروبية، وقد سمحت بمساعدات مالية ممنوحة ومصحوبة بقروض ذات فوائد ضعيفة من طرف البنك الدولي للاستثمارات، ووضعت في نفس الوقت برامج للتعاون التقني والثقافي.[38]

كما أبرمت كل من تونس والجزائر والمغرب اتفاقيات تعاون شامل مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بين 25–27 أفريل 1976، ثم تلتها كل من مصر وسوريا والأردن بتاريخ 18 جانفي 1977، ولبنان بتاريخ

[35]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص78.

[36]- عبد الوهاب شمام." اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية: أوجه التكامل والتباين"، الندوة العلمية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الغربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 08–09 ماي 2004، ص ص 03–04.

[37]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص77.

[38]- جيرارد كيبا بجيان، تر: أمينة القادري، "على نقيض الوصفات المشكك فيها للتبادل الحر: البحر المتوسط أفق طبيعي لأوروبا"، الاتحاد الاشتراكي، يومية غربية، العدد 4492، 28 نوفمبر 1995. ص 03.

03 ماي 1977، وأخيرا مع يوغسلافيا بتاريخ 02 أفريل 1980)،[39] فالسياسة المتوسطية الشاملة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف، بل جرت في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوروبية وكل دولة على حدا، وقد ارتبطت عملية إعادة هيكلة السياسة المتوسطية بعملية التوسيع الأولي (انضمام بريطانيا، الدنمارك، إيرلندا)، وذلك بهدف معالجة اللاتجانس في الاتفاقيات المبرمة قبل هذا التاريخ، وقوام عملية إعادة الهيكلة هذه أساسا على الأنشطة التي بدأت في القطاع التجاري بغية توسيع المبادلات التجارية وتحريرها من القيود، كما أصبحت تشمل علاقات تعاون في الميادين التقنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية. – الجانب المؤسسي: اقتراح اجتماع دوري لمجلس التعاون ولجنة التعاون. – الجانب الاجتماعي: الاهتمام بمشاكل اليد العاملة المهاجرة. – الجانب التجاري: سماح الدول الأوروبية. بإدخال منتوجات الدول المتوسطية بشكل حر إلى السوق الأوروبية.

– الجانب المالي: منح المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات، بالاعتماد على ميزانيات دول المجموعة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار.[40]

غير أن انضمام اليونان إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1981 وانضمام اسبانيا والبرتغال سنة 1981 عمل على تغيير الوضعية الناتجة عن اتفاقيات التعاون الشاملة المبرمة مع بعض دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث ألح على ضرورة تجاوز السياسة المتوسطية الشاملة، وذلك بسب منافسة المنتجات الزراعية للدول الجديدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، اليونان، اسبانيا، البرتغال للمنتجات الزراعية لدول الضفة الجنوبية لحوض خاصة منها المغاربية، تونس والمغرب، من جهة. وقد وصلت السياسة المتوسطية الشاملة إلى حدودها الموضوعية بسبب عاملين حددهما الأستاذ بشارة خضر، هما: أولا: أدى إبرام اتفاقيات تراعي خصوصيات كل دولة إلى مزايدة بين الدول الثالثية المتوسطية أثناء مفاوضاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ثانيا؛ عرفت القطاعات التجارية خاصة النسيج والخمور التي كان بالإمكان تطوير تصديرها باتجاه دول الجماعة الأوروبية صعوبات في هذه الدول.[41] إن الاتفاقيات التي ربطت الدول المتوسطية بالمجموعة الأوروبية تحت غطاء السياسة المتوسطية الشاملة ارتكزت على ثلاث مرتكزات هي: 1– التفضيلات التجارية: فتحت هذه

[39]- أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مرجع سابق، ص 80.

[40]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص ص 78–79.

[41]- أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مرجع سابق، ص80

الاتفاقيات سوق يضم 300 مليون مستهلك لمنتوجات هذه الدول، كما اقترحت تحرير كلي خاص بالمنتوجات الصناعية، باستثناء المواد النفطية المكررة، وبعض أنواع النسيج التي هي في الحقيقة المنتوجات الوحيدة التي تصدرها هذه الدول تقريبا، وفي القطاع الفلاحي الشروط غير مشجعة، ويمثل انضمام اليونان واسبانيا والبرتغال أحد أهم التعقيدات المسجلة في هذا الإطار.

2- التعاون المالي والتقني: إن الاتفاقيات المبرمة سنة 1969 اقترحت مساهمة مالية للمجموعة من أجل مساعدة الدول المتوسطية في إحداث تنمية اقتصادية. 3- التعاون في مجال اليد العاملة: اقترحت الاتفاقيات إجراءات خاصة تضمن للعدد المرتفع من المهاجرين القادمين من الدول المتوسطية العاملين في المجموعة، الشروط الملائمة وكذا الحماية الاجتماعية المتساوية للعمال الأوربيين .[42]

الجدول رقم 01: حصص الدول المصنعة من تبادلاتها التجارية مع بعض المناطق لسنة 1985 المناطق- الدول المصنعة

المناطق-الدول المصنعة	CEE	اليابان	و.م.أ	فرنسا	ألمانيا الفدرالية	إيطاليا
البحر الأبيض المتوسط (1)	48.6	28	10.2	8.7	13.2	11.3
الخليج (2)	30	18.7	10.3	4.3	5.3	5.9
آسيا	15.5	18.9	18	2	4.6	1.5
أمريكا اللاتينية	22.5	6.1	41.1	3.9	6.1	2.6
أوروبا الشرقية (3)	26.9	3.4	2.5	4	10.1	4.7

(1) – الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، لبنان، ليبيا، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، يوغسلافيا.

(2) – البحرين، إيران، العراق، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية.

[42]- مصطفي بخوش، مرجع سابق، ص 79.

(3) – بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية، بولونيا، رومانيا الاتحاد السوفياتي.

المصدر: ، Bichara KHIDER p32

الجدول رقم 02: حصص بعض المناطق من تبادلاتها التجارية مع بعض الدول المصنعة لسنة 1985 المناطق – الدول المصنعة | البحر الأبيض المتوسط الخليج | آسيا أمريكا اللاتينية أوروبا الشرقية.

المناطق–الدول المصنعة	البحر الأبيض المتوسط	الخليج	آسيا	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية
فرنسا	2.4	1.9	3.7	2.7	2.4
ألمانيا الفدرالية	3.8	1.3	4.5	2.4	3.6
إيطاليا	6.9	2.9	3.2	2.3	3.6
و.م.أ	2.4	2.1	12.8	12.4	6.6
اليابان	1.9	7	23.8	3.7	1.6
CEE	3.8	2.1	3.9	2.3	2.6

المصدر:Bichara KHIDER p33

تعكس الاتفاقيات المبرمة في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية فكرة تبعية الدول المتوسطية للمجموعة الأوروبية، فحسب ما هو موضح في الجدولين الأول والثاني يتضحان المجموعة الأوروبية تمثل سنة 1985 حوالي 48.6. بالمئة من مجموع مبادلات الدول المتوسطية في الوقت الذي لا تمثل فيه هذه الأخيرة إلا 3.8 بالمئة من مجموع مبادلات الدول الأوروبية، وبإجراء مقارنة مع مناطق أخرى من العالم نجد 41 بالمئة من مبادلات أمريكا اللاتينية تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومبادلات هذه الأخيرة مع أمريكا اللاتينية تصل إلى 12.4 بالمئة، أما مبادلات الدول الآسيوية مع اليابان بلغت 18.9 بالمئة، ومبادلات اليابان معها منها 23.8 بالمئة.[43]

[43]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 80.

ثانيا–السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي (Politique Méditerranéenne renovee) :

جاءت السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي قصد تصحيح النقص الواضح في السياسة التعاونية التجارية والرفع من حجم الصادرات الدول العالم الثالث المتوسطية، وتشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية، وتشجيع تكوين منطقة سوق موحد بين دول المنطقة.[44]

وبسبب عدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة بدأت المجموعة الأوروبية بين 1988–1990 في تحديد سياستها المتوسطية بهدف تمتين الروابط مع الدول المتوسطية، وذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكولات المالية الأربعة التي خصصتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للدول المغاربية ، وهذا وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 03: البروتوكولات المالية للمجموعة الأوروبية المخصصة للدول المغاربية البروتوكولات الدول

البروتوكولات –الدول	الجزائر	المغـــــــرب العربي	تونس	المغرب
البروتوكـــول الأول : 1976–1981	114	130	95	339
البروتوكـول الثـاني : 1981–1986	151	199	139	489
البروتوكـول الثالـث : 1986–1991	239	324	224	787
البروتوكـول الرابــع : 1991–1996	445	432	284	1167

[44] - Bernard Revenel, Méditerranée: l'impossible mur,(paris : édition l'harmattan ,1995),p146

المجموع	949	1091	742	2782

Source: Union européen , Maghreb 25 ans dans la coopération 1976-2001. Edité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, Rabat , p10.

وقد جاء مضمون البروتوكول المالي الرابع موضح كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: البروتوكول المالي الرابع

الدولة	المجموع	قروض BE1	صندوق الميزانية	الدولة	المجموع	قروض BE1	صندوق الميزانية
المغرب العربي	1227	668	559	مصر	568	310	258
الجزائر	405	280	125	الأردن	166	80	80
المغرب	498	220	278	لبنان	69	45	24
تونس	324	168	156	سوريا	158	115	43
المشرق	961	550	401	إسرائيل	82	--	--
				المجموع	2375	1300	1075

Source : Isabelle Bensidoum, et Agnès Chevalier, Méditerranée : le pari de l'ouverture. Economica, 1996. P135.

وقد ساهم في بروز السياسة الأوروبية الجديدة عدة عوامل، أين حاولت المجموعة الأوروبية أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، ومن بين هذه العوامل ما يلي؛

– التطـور الحاصـل فـي الانـدماج الأوروبـي حيـث تـم الانتقـال مـن السـوق الموحـد إلـى الاتحـاد الأوروبي،مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية، فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

–تعدد أسباب الاختلاف بين ضفتي المتوسط نتيجة اتساع فجوة التنمية، فضلا عن مشكلة المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية، فهذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي الشعوب الدول المغاربية.

كما نتج عن الاتفاقيات المبرمة في إطار السياسة الأوروبية المتوسطية الجديدة العديد من الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول المغاربية والمتوسطية، حيث تتمثل فيما يلي : [45]

– إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.

– إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية وبعض أنواع المنتوجات.

– منح امتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية.

وقد جاءت السياسة المتوسطية الجديدة الأوروبية في مرحلتها الثانية بعدة برامج، ترتكز في مجملها على ما يلي:

– زيادة على الجانب التجاري ، تم التوسع إلى المجالات الأخرى لاسيما منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي فهي متكاملة وعميقة ذات أبعاد وثيقة ومترابطة تصب في صالح التنمية الشاملة.

– تتميز الاتفاقيات بجملة من الأهداف الواسعة، والتي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات وارتباط بينهما أكثر أهمية وعمقا، مع تشجيع كل مبادرات التجمعات والتعاون الإقليمي للدول الأخرى للدول المشاركة.

---

[45]- جمال عمورة، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006. ص 172.

– تستند الاتفاقيات الثنائية على أربعة محاور أساسية متكاملة، باعتبارها محاور لا يمكن أن تنفصل عن بعضها، وهي احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية والمالية، وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.

– تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية والصيد، السلع الصناعية والخدمات، وتختلف أهداف كل طرف متعاقد مع الاتحاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع، فالمعاملة التفضيلية أعطيت في إطار المنتجات الزراعية.

– تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يخضع لمفهوم التدرج وعبر مراحل زمنية محددة غالبا بسنة واحد .

– منح التسهيلات والمساعدات المالية والتقنية والمالية والتكنولوجية للدول المتوسطية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تأهيل صناعتها والاستفادة من التطور التكنولوجي في إطار المنافسة الدولية.

– تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية، وتحسين المستوى الاجتماعي للآخر، باعتبار العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الاقتصادي.[46]

ثالثا– الأطر المنظمة للعلاقات الأورومتوسطية:

انتظمت العلاقات الأورو–متوسطية في شكل العديد من الأطر التنظيمية، والتي يمكن أن نتناولها فيما يلي:

1– الحوار الأوروبي–العربي: بالموازاة مع السياسة المتوسطية الشاملة، وكنتيجة لحرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية وإسرائيل، أرادت الدول العربية منذ مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر العاصمة بتاريخ 28 نوفمبر 1973 تحسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة ايجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من خلال إيفاد وزراء خارجية أربع دول عربية إلى مؤتمر القمة الأوروبية الذي انعقد في كوبنهاجن في 10 ديسمبر 1973، وتم خلال هذا المؤتمر تبني إعلان حول الحوار الأوروبي – العربي تجسيد التقارب بين جامعة الدول العربية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية من

[46]- عابد شريط، " دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004ص 97.

دون تحديد الأولويات المشتركة، حيث تركز الاهتمام العربي على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، من جهة أخرى تمثل الهاجس الأوروبي في ضرورة ضمان مواردها النفطية التي تأثرت بالحظر النفطي العربي، وارتفاع أسعار النفط والغاز في خضم الحرب العربية الإسرائيلية.[47]

فمبادرة الحوار الأوروبي – العربي يمكن اعتبارها المبادرة الوحيدة التي جرت في إطار متعدد الأطراف، غير أن اختلاف الهدف لدى كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة العربية أثر بشكل واضح على عمل الحوار الأوروبي العربي، أين يؤكد الباحث بشارة خضر أنه لم يعمل إلا خمس سنوات ونصف (1974–1979) ونهاية ديسمبر 1989 إلى 02 أوت 1990، وهذا مرتبط بالفرق في الأولويات والذي حال دون تحقيق أي تقدم يذكر[48] **2– ندوة الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM):** تم الإعلان عن ندوة الأمن والتعاون في المتوسط بتاريخ 01 أوت 1975، حيث أكدت على أهمية الأمن في المتوسط وعلى ضرورة تكثيف المجهودات بين أوروبا ودول المتوسط، وقد أعقب ذلك تأسيس لجنة خاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط اصطلح عليها ب"ندوة الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)"، كما تم عقد ندوة بلغراد(1978–1979) لدعم الأمن والتعاون ونشر الاستقرار في المتوسط.[49]

وتم إنشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط داخل ندوة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد عقدت اجتماعها الأول في لافاليت la valette سنة 1979، في هذا الإطار اتجهت الدول المتوسطية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1981 إلى طرح مسألة دعم الأمن والتعاون في دول المتوسط، لاسيما التنسيق مع الدول غير المنحازة التي لعبت دورا بارزا خلال قمة كولومبو سنة 1976 لحركة عدم الانحياز التي تم فيها تبني نص يعتبر حوض المتوسط منطقة سلام.[50]

وقد بادر كل من وزير الخارجية الإيطالي Gianni Michels في ديسمبر 1989 ووزير الخارجية الاسباني Francisco Ordonnez إلى طرح فكرة المشروع في اجتماع لمتابعة ندوة الأمن والتعاون في

---

[47]- أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مرجع سابق ص82.

[48]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 88.

[49] -Bichara khider, le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone.(paris : l'harmattan,1997),p270.

[50]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 88.

أوروبا CSCE في بالما Palma في سبتمبر 1990، والمبادرة حسب الاقتراح تضم دول الشرق الأوسط ودول حوض المتوسط وكل الدول المشاطئة للبحر الأسود، بما فيها الاتحاد السوفياتي سابقا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن المبادرة أجهضت عبر معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتحفظات فرنسا، بالمقابل أعيد بعث مشروع ندوة الأمن والتعاون في المتوسط خلال اجتماع فيينا لندوة الأمن والتعاون الأوروبي البرلمانية سنة 1990، ومنها تمت الدعوة لعقد ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط تحت إشراف اتحاد ما بين البرلمانات بين 15–20 جوان 1992 بملقا Malaga تم عقد أول ندوة برلمانية للتعاون والأمن في المتوسط بهدف وضع سياسة متوسطية، وفي اللقاء الثاني للندوة البرلمانية المنعقدة في لافاليت بين 01–04 نوفمبر 1995 تمت الدعوة إلى إنشاء جمعية الدول المتوسطية تكون مفتوحة لكل الدول المشاطئة للمتوسط، وللدول التي يرتبط مصيرها بالمتوسط .[51]

3– حوار (5+5) : ترتبط أصول مبادرة حوار 5+5 بسنة 1983، أين أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا متران من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط تضم اسبانيا ايطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، المغرب، تونس، وقد خصص المؤتمر لدراسة القضايا الاقتصادية، وهو الأمر الذي أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث المسائل الأمنية والذي قوبل بالرفض.

وتم تبني فكرة المشروع Bettino Grasci سنة 1986 و Francisco Gonzales في نفس الفترة تقريبا، وهي الفترة التي تحرك فيها المجتمع المدني اتجاه المشاكل التي تعرفها المنطقة، فجاء ملتقى مرسيليا 2527 فيفري 1988 لمناقشة ثلاث محاور رئيسية؛ المشاكل المالية والصناعية، العلاقات الأورو–مغاربية. ثم بعده ملتقى طنجة بين 24–27 ماي 1989 ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي المتوسط.[52]

واجتمع في العاصمة الإيطالية روما بتاريخ 10 أكتوبر 1990 وزراء خارجية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا تجسيدا للمبادرة الفرنسية حول حوار (5+5)، وتشمل دول غرب المتوسط إيطاليا، أسبانيا، البرتغال التي تعرف بدول القوس اللاتيني Larc latin بنظرائهم في الدول المغاربية الخمس، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، الجزائر، وقد ناقش بهذا الاجتماع العديد من المشاكل السياسية والأمنية، غير أن المشاكل والاهتمامات الاقتصادية كانت هي النقطة الأساسية التي دار حولها الاجتماع، كما تم

[51]- المرجع نفسه، ص 89.

[52]- المرجع نفسه، ص 90.

خلال هذا الاجتماع مصادقة وزراء الخارجية للدول على إعلان "الحوار والتعاون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط" كنقطة انطلاق المسار "4+5" نسبة لعدد المشاركين فيها، وبعد تجاوز الطرفان المغاربي والأوروبي لسوء التفاهم الناتج عن حرب الخليج الثانية، احتضنت الجزائر بتاريخ 26-27 أكتوبر 1991 اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في حوار 4+5، بالإضافة إلى مشاركة مالطا لتصبح المعادلة 5+5. وجاء في البيان الختامي لهذا اللقاء والمعروف ب"بيان الجزائر" لينص على ضرورة تعميق الحوار في الميدان السياسي وتنمية التعاون في الميدان الاقتصادي من خلال التأكيد على "دعم الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية" التي تشارك في تحسين علاقات الصداقة، وتحسين ظروف الاستقرار والأمن الجهوي بين الدول المتوسطية، كما تقرر عقد قمة رؤساء مجموعة 5+5 سنة 1992 بتونس[53].

غير أن المشروع فشل نظرا للوهن الذي أصاب اتحاد المغرب العربي بسبب المشاكل السياسية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية 1991، والعقوبات الدولية التي فرضت على الجماهيرية الليبية بداية من أفريل 1992، بحكم اتهامها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في الضلوع في انفجار الطائرتين بان آم(Pan Am) الأمريكية فوق سماء لوكربي Lockerbie الاسكتلندية بتاريخ 21 ديسمبر 1988. 4- المنتدى المتوسطي: هو مبادرة فرنسية غير حكومية تضم الإطارات غير الحكومية، المسؤولين ورجال السياسة والجامعيين ورجال الأعمال، وخبراء من الدول المغاربية والأوروبية التي تنتمي إلى الجزء الغربي من حوض المتوسط، وجاءت الفكرة بهدف تطوير التعاون والمبادلات في مجالات الاقتصاد، والاجتماع والثقافة، كما يهدف المنتدى إلى ترقية وتسهيل التعاون المتوسطي.[54]

وبعد ذلك تم تبني الفكرة من طرف مصر ممثلة في رئيسها الأسبق حسني مبارك، حيث اقترح إنشاء منتدى غير رسمي متوسطي كفضاء للحوار وتبادل الآراء والأفكار، وبعدها جاء اجتماع الإسكندرية 3-4 جويلية 1994 اجتمع وزراء الخارجية لعشر دول 10 متوسطية في اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان،

---

[53]- أنظر: أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، ص ص 84-85:
les enjeux de la conference de Barcelone . (France Paul balta édition CNRS 1995),p81. Et Ministère des affaires étrangères(Algérie), déclaration ministérielle d'Alger, Alger 26-27octobre 1991,016.

[54]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 90.

الجزائر، المغرب، مصر، تونس، وتركيا)، ونتج عن هذا الاجتماع تأسيس ثلاث فرق عمل حول؛ الحوار السياسي، حوار الثقافات والحضارات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

وقد عقد هذا المنتدى أول لقاء له في الإسكندرية سنة 1994، واللقاء الثاني في سان فرانسيسكو بفرنسا سنة 1995، واللقاء الثالث في طبرقة بتونس سنة 1995، واللقاء الرابع برافيلو بإيطاليا سنة 1996، واللقاء الخامس بالجزائر سنة 1997، واللقاء السادس والأخير في بالما دي مايوركا سنة 1998[55].

5- مجلس المتوسط : هو مبادرة تقدم بها وزير خارجية مالطا في مارس 1992، وتتمحور فكرة الوزير حول إنشاء مجلس يضم دول المتوسط والمنظمات غير الحكومية، مع فتح المجال للدول غير المتوسطية، ويقوم المجلس على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان، والهدف هو إنشاء هياكل الأمن والتعاون في المتوسط، وتسهيل الحوار وتبادل الرؤى بين ضفتي المتوسط.

وكنتيجة حول ما سبق التطرق إليه من مبادرات أورومتوسطية، فإنه يمكن القول بأنها لم تحقق أهدافها المسطرة، لكن بالمقابل عملت على إقامة علاقات تعاون وحوار أورو–متوسطي، فضلا عن كونها مهدت لقيام مبادرات شراكة بين ضفتي المتوسط".[56]

رابعا – الشراكة الأورومتوسطية (البداية، التطور إلى التبلور)

يعد مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية: "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، وقد استخدمت كمصطلح

[55]- المرجع نفسه، ص 91.

[56] - Azzouz Kerdoun, la sécurité en méditerranée : défis et stratégies,(Paris :published, 1995),p134

في حق العلاقات الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نهاية الثمانينات من القرن العشرون.[57]

وتعد بداية مؤتمر برشلونة مع شهر نوفمبر 1995، وبمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوط العريضة لإنشاء نظام إقليمي سياسي، اقتصادي، اجتماعي، وثقافي جديد إلى غاية التوصل إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو–مغاربية في 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية التنقل للمنتجات الصناعية والزراعية، وتنقل رؤوس الأموال.[58]

وقد ارتبط عقد مؤتمر برشلونة بالعديد من التغيرات والتحولات التي عرفها العالم حيث كانت هذه المتغيرات بمثابة الدافع وراء مبادرة أوروبا لتعزيز دورها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وزيادة فعاليتها في المنطقة، ويمكن ذكر الأسباب والدوافع التي حركت عقد مؤتمر برشلونة فيما يلي:

–القطبية الأحادية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، وذلك على عدة مستويات عسكرية، اقتصادية، مالية، الأمر الذي جعلها كمنافس للمجموعة الأوروبية، في لهذه الخصوصية الجديدة للنظام الدولي، أصبحت أوروبا في وضع غير مريح بالنسبة لمنافسها الولايات المتحدة الأمريكية، مما أجبرها على توقيع اتفاقية ماستريخت في 07 أفريل 1992المؤسسة للاتحاد الأوروبي.[59]

– فشل مشروع التعاون الأوروبي العربي مما دفع إلى التوجه نحو فكرة المتوسط، وعقد اتفاق شراكة مع الدول المتوسطية، لأن الحوار العربي الأوروبي المرتبط بسنوات السبعينات، حيث

---

[57] -Marine Françoise Lambouze, le partenariat de l'union européenne avec les payes tiers; conflit et convergences,(Bruxelles : brillant, .p48,(2000 . و زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي .ط1(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر،)، ص426

[58]- جمال عمورة، مرجع سابق، ص 172.

[59]- رتيبة برد، "الحوار الأورومتوسطي من مسار برشلونة إلى 5+5"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص76.

سطر ثلاث أهداف رئيسية سياسية، اقتصادية وثقافية، باء بالفشل بسبب اختلاف وجهات النظر وتباين الأهداف .[60]

تأثير العامل الأمني والقضايا المرتبطة به من زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي، لا سيما ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتصاعد موجة التطرف الديني، وظهور الجماعات الإرهابية الجريمة المنظمة، التلوث البيئي والمخدرات، كل ذلك في إطار الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية.[61]

الحركية والتطور التي ميزت العلاقات الاقتصادية الدولية بفعل ظاهرة العولمة، وما أفرزته من تشبيك للعلاقات وزيادة الارتباط بين الفواعل السياسية، الأمر الذي فرض على الدول الأوروبية أن تبحث عن مخرج للحد من هذه الأخطار والتهديدات ضد استقرار ووحدة أوروبا، مع العلم أن مصدر هذه الظواهر هو دول الضفة الجنوبية للمتوسط، في هذا الإطار سعت الدول الأوروبية إلى المطالبة بتكثيف الجهود ومضاعفتها للحد من هذه التهديدات ومواجهتها.[62]

إن إدراك الاتحاد الأوروبي لفشل المبادرات السابقة الهادفة إلى تحقيق حوار سياسي، وتعاون اقتصادي بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الضفة الجنوبية للمتوسط السياسة المتوسطية الشاملة، الحوار الأوروبي العربي)، دفع إلى ضرورة إعادة النظر والتفكير في سياسة جديدة أكثر ملائمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية،[63] لذلك سارعت المفوضية الأوروبية إلى طرح فكرة الشراكة الأوروبية المغاربية، واستكمال البروتوكولات المالية مع الدول المغاربية وصولا إلى منطقة تبادل حر، كما نص عليه

---

[60]- عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. ط 1. (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص 53.

[61] -Fath Allah Oulalou, après Barcelone…Le Maghreb est nécessaire. (paris: l'harmattan, 1996),p16.

[62]- رتيبة برد، مرجع سابق، ص77.

[63]- أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مرجع سابق ص 87 و Rapport de la section des relations externes de la politiques commercial de la communauté européenne, in: communauté européenne , Assemblé consultative économique et sociale. Bruxelles, 1993,p03. et du développement sur; la politique méditerranéenne

اتصال المفوضية حول مستقبل العلاقات بين الجماعة الأوروبية ودول المغرب العربي المؤرخ بتاريخ 03 أفريل 1992، وقد تجسد هذا التوجه الأوروبي قبل مؤتمر برشلونة من خلال اللقاءات التالية:

1- **مؤتمر لشبونة 26-27جوان 1992:** أكد هذا المؤتمر على الأهمية المشتركة لاستقرار منطقة المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كونها تشكل الحدود الجنوبية للاتحاد، وعلى إقامة إطار تعاون متعدد النواحي تدريجيا إلى شراكة متطورة بين الاتحاد الأوروبي ودوله والدول المغاربية، فضلا عن تناوله تأكيد أهمية العلاقات العامة مع الدول المتوسطية ودعمها بسياسة جديدة بهدف توسيع مشروع الحوار والشراكة مع دول المغرب العربي إلى باقي الدول المتوسطية".[64]

2- **قمة كوروفو (Corfou) 24 – 25 جوان 1994:** عقدت هذه القمة بهدف نقل علاقات الاتحاد الأوروبي مع منطقة حوض المتوسط إلى مرتبة متقدمة في جدول اهتمامات الاتحاد الأوروبي، حيث طرحت فكرة الشراكة الأورومتوسطية، والتي تقوم على مفهوم جديد يضفي بعدا أكثر تعقيدا، يتجاوز التعاون التجاري، والوصول إلى بناء فضاء أوروبي متوسطي تكون الخطوة الأولى إليه بناء منطقة التبادل الحر .[65]

3- **قمة إيسن (ESSEN) ديسمبر 1994:** تم خلال هذه القمة التأكيد على ضرورة تدعيم السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، حيث جاء في البيان الختامي للقمة أن حوض المتوسط يمثل بالنسبة للاتحاد الأوروبي منطقة ذات أولوية إستراتيجية، كما تم في هذه القمة إقرار مبدأ عقد ندوة أورومتوسطية، ومن جهة ثانية تم في شهر مارس 1995 إصدار وثيقة جديدة للمفوضية الأوروبية تحدد اقتراحات لانطلاق الشراكة الأورومتوسطية، وذلك في المحاور التالية: [66]

– دعم التحول الاقتصادي في دول جنوب المتوسط.

---

[64] - Conclusion du sommet européen de Lisbonne 26-27 Juin 199, in Assemblée de l'Algérie a Bruxelles, Mission auprès des communautés européenne ; Déclaration et résolutions de l'Union européenne sur l'Algérie, le Maghreb et la Méditerranée , Bruxelles, Janvier 1997, p04.

[65] - Conclusion du sommet européen de Corfou 24-25Juin 1994, op.cit,p09.

[66]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص97.

– دعم التوازن السوسيو– اقتصادي. – دعم التكامل الإقليمي.

4– **بلورة الشراكة الأورومتوسطية عبر مسار برشلونة:** يعتبر أول تجسيد للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي بانعقاد مؤتمر برشلونة بتاريخ 27–28 نوفمبر 1995، حيث حضر المؤتمر خمس عشرة دولة عضو في الاتحاد الأوروبي واثني عشرة دولة ومناطق متوسطية منها الدول المغاربية (الجزائر، المغرب وتونس)، وقد حدد إعلان برشلونة مساري الشراكة، أي تعزيز الروابط الثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين كل شريك متوسطي عبر اتفاقيات الشراكة، ومن جهة أخرى تحسين التعاون الإقليمي من خلال آليات متعددة الأطراف، والهادفة إلى التعزيز التدريجي للتماسك الإقليمي، ولذلك فإعلان برشلونة يعد أكبر من مجرد اتفاقيات تجارية، فهو يهدف إلى معالجة القضايا السياسية والأمنية والتعاون التجاري وحوار الحضارات والديمقراطية وحقوق الإنسان.[67]

وجاءت فصول إعلان برشلونة موضحة كما يلي: أولا– تأسيس شراكة أمنية بين الدول المساهمة على أساس الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على ظاهرة التسلح، في هذا الإطار اجتمع الطرفان في سياق بنود هذا الفصل بانتظام منذ سنة 1996 قصد مناقشة الآليات المناسبة لتطبيق مبادي برشلونة، وتحديد المشاريع وتأسيس شبكات مؤسسات سياسية خارجية إقليمية مصممة لدعم الحوار الإقليمي والاستقرار السياسي. ثانيا– التأسيس لإقامة علاقات اقتصادية إقليمية متينة ووثيقة، انطلاقا من تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام 2010 تعمل وفقا لمبادئ وأنظمة المنظمة العالمية للتجارة، حيث يمكن للمنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطية دون رسوم، ومنه تشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تتجاوز فيا أعداد المستهلكين 600 مليون شخص.

ثالثا– يعني الفصل الثالث بإضافة عناصر اجتماعية وثقافية، تهدف إلى تطوير المصادر البشرية الإقليمية، لا سيما التأكيد على تطوير وتعزيز الاهتمام بمسألة المرأة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فنجد إعلان برشلونة يشجع ممثلي السلطات الإقليمية على الاجتماع وتعزيز قدرات التفاهم والحوار بين الثقافات المختلفة، حيث نص هذا الإعلان على تشجيع وسائل الإعلام على إقامة برامج تبادل مهنية وفي كافة مجالات الحياة، وكذا التطوير الاجتماعي والصحي والتعليمي وقضايا الهجرة والإرهاب والمخدرات

[67] - Ana Palacio, Vallelersundi, The Barcelone process; Euro–Mediterranean North–south partnership. George Town Journal for international Affairs. Vol05. Winter–spring 2004.

والجريمة المنظمة.[68]

5- محاور ومجالات الشراكة الأورومتوسطية:

5 – 1-الشراكة في المجالين الأمني والسياسي: يعتبر تحقيق الأمن والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط هدف جماعي مشترك، تعمل جميع الأطراف على تحقيقه، حيث ركز على الاتخاذ من الحوار السياسي كمنهج لإدارة الشراكة والتعاون، كما يركز على احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذا احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي عبر المساهمة في نزع أسلحة الدمار الشامل، ومواجهة الجريمة المنظمة، بالتوازي مع احترام مبدأ المساواة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .[69]

وتضمن إعلان برشلونة في هذا السياق المبادئ التالية :[70]

– احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات ضمن الحوار فيما بينها.

– عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحل خلافاتها بالطرق السلمية.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

– التأكيد على انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل.

---

[68]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 339.

[69]- شام بوعلي، "الشراكة الأورومتوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الجزائر". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص17.

[70]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم. الشراكة الأورومتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة. طا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 417.

– ما يتعلق بالجانب الأمني، فقد أكد الإعلان على ضرورة الانخراط في الحوار السياسي قصد دعم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

5 – 2– الشراكة في المجالين الاجتماعي والثقافي : يعتبر كل من المجال الاجتماعي والثقافي محور أساسي من محاور الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، لأنه يعد ضروري لتشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي في إطار من الحركية والتنوع والاستقرار، حيث يركز هذا المحور على إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورومتوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالمنظمات غير الحكومية.

كما يرتكز هذا المحور أيضا على ضرورة تنمية الموارد البشرية، واحترام المعتقد والمنظومة الاجتماعية (العادات، التقاليد، الأعراف) للمجتمعات والشعوب، وتشجيع الحوار الثقافي والحضاري لتحقيق تقارب الشعوب، ويقدم الاتحاد في هذا المحور البرامج التالية:

برنامج التراث الثقافي المشترك بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية المشاركة، حيث يهدف إلى المحافظة على المعالم الحضارية والثقافية والإنسانية.

– برنامج الوسائل السمعية البصرية بهدف تجسيد التعاون في مجال الإعلام والاتصال.

– برنامج الشباب الهادف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والتوجيه الثقافي، وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

– كما ركز هذا المحور على ضرورة التعاون بين المجتمعات المدنية لاسيما في مجال الصحة، والتعاون قصد القضاء على البطالة، والاهتمام ببرامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل محلية ، بهدف القضاء على الهجرة غير الشرعية والحد من الفساد والجريمة المنظمة.[71]

5 – 3– الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي: يرتكز محور الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي على تأسيس منطقة للتجارة الحرة، حيث يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الأخذ بعين

[71]- هشام بوعلي، مرجع سابق، ص 18.

الاعتبار القوانين في المجال التجاري، لا سيما ما تعلق بقوانين منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار وبهدف تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر تم التركيز على ما يلي:

– إتباع سياسة قائمة على قواعد اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات ومستويات النمو.

– تحديث وتطوير البنى التحتية وتعزيز الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير القطاع الخاص، وتشجيع القطاع الإنتاجي في إطار قانوني ودستوري نحفز وملائم.

– تبني التدابير الملائمة فيما يتعلق بقواعد المنشآت وحماية الملكية الفكرية والصناعية.

– تحديد مجالات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية.

– تحديد أوجه التعاون المالي، فتحقيق منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الأورومتوسطية

يقتضي رفع حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي، والإعانات التي يمكن منحها من طرف الدول الأوروبية لدول جنوب المتوسط عبر برنامج ميدا (MEDA) لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .[72]

عموما جاءت أهداف الشراكة الأورومتوسطية متمثلة فيما يلي:

–تسهيل الوصول إلى الموارد الطبيعية وغيرها.

– إتاحة الفرصة لدول الاتحاد لترويج السلع والبضائع.

– تجنب إغراق أسواق العمل الأوروبية من أمواج الهجرات الوافدة إليها التي تؤثر مستقبلا على التركيبة الاجتماعية لدول الاتحاد.

– جذب رؤوس الأموال الأوروبية بهدف الاستثمار وزيادة فرص الوصل إلى الأسواق الأوروبية.

نقل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا، فضلا عن الحصول على الدعم التقني والمالي قصد

[72]- المرجع نفسه، ص 20.

التحديث والاقتصادي وتحقيق التنمية.

6- المؤتمرات المنعقدة عقب مؤتمر برشلونة : تتمثل أهم المؤتمرات التي جاءت بعد مؤتمر برشلونة فيما يلي:

6 - 1- مؤتمر فاليتا (مالطا): تم عقد هذا المؤتمر في مدينة فاليتا بمالطا بتاريخ 15-16 جانفي 1997 وبحضور جميع رؤساء الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي، تحت رئاسة وزير خارجية مالطا، وقد عرف هذا المؤتمر تراجعا واضحا مقابل مستوى مؤتمر برشلونة، كل ذلك بسبب عدم التزام إسرائيل بمضمون والتزامات مؤتمر برشلونة، وعدم التزامها بملف السلام في الشرق الأوسط، حيث أن مؤتمر برشلونة دعم صراحة ملف السلام في الشرق الأوسط، وجعل المنطقة أكثر سلاما وأمنا واستقرارا، فضلا عن تشجيع البيان للدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الهادف إلى تعزيز التعاون والتقارب بين الشعوب والمنظمات غير الحكومية.[73]

6 - 2- مؤتمر باليرمو(إيطاليا): انعقد المؤتمر بتاريخ 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأورومتوسطية (27 دولة) أين تم عقده بصفة غير رسمية بعد اتصالات بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر وجدول الأعمال، وجاءت محاور هذا المؤتمر كما يلي:

-التعهد والالتزام بتوفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

- شرح أسباب التقدم والتأخر لدى بعض الدول المتوسطية.

- التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية بين جميع الأطراف. - التأكيد على عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي.

3 - 6 - مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) : عقد هذا المؤتمر بتاريخ 15-16 أفريل 1999، وهو المؤتمر الأورومتوسطي الثالث في ألمانيا، حيث تشارك فيه جميع الدول الأعضاء، وقد نص هذا المؤتمر على وجوب تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل لأنه السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار بالمنطقة المتوسطية، فضلا عن تأكيده على الأهمية القصوى لتأسيس منطقة التبادل الحر سنة 2010.

[73]- المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي 15-16 أفريل 1997، أنظرا الرابط الالكتروني:
http / / : wwweuromedrights . net / francais / Barcelone / pem / malte . htm

وجاء المؤتمر أيضا في بيانه مؤكدا على تدعيم الشراكة الاجتماعية والإنسانية ودور المرأة ومعالجة مشكلة الهجرة، وتعزيز الحوار الثقافي والحضاري والمجتمعات المدنية، ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، كما أن البيان أكد على الدور الذي يجب أن تؤديه اللجنة الأورومتوسطية لتفعيل ومتابعة وتقييم الإنجازات المنبثقة عن مؤتمر برشلونة[74].

6-4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا) : عقد هذا المؤتمر بتاريخ 15-16 نوفمبر 2000 بالمدينة الفرنسية مرسيليا ، وقد كان محور هذا المؤتمر الجرائم الإنسانية التي ارتكبها الغزو الإسرائيلي في انتفاضة الأقصى 18 سبتمبر 2000، بالمقابل أيضا احتل هذا المؤتمر اهتماما كبيرا على مستوى مقررات القمة العربية بالقاهرة بتاريخ 21-22 أكتوبر 2000.[75]

6-5- قمة باريس (فرنسا) : عقدت هذه القمة باجتماع رؤساء الدول والحكومات الأورومتوسطية بباريس بتاريخ 13 جويلية 2008، وذلك قصد البحث في سبيل تحقيق الأمن والسلام في منطقة المتوسط وتعزيز الديمقراطية والتعاون بينها، وجاء الإعلان المشترك ينص على التأكيد على أهداف مؤتمر برشلونة من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، كما أكدت القمة عبر رؤساء الدول والحكومات على مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة المتوسطية منها، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي، تشجيع التنمية المستدامة، معالجة مسائل الهجرة، الظاهرة الإرهابية، الحوار الثقافي والحضاري، وقد شارك في هذا المؤتمر الأعضاء الفعليين والمدعوين، الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، والدول المشاركة في مؤتمر برشلونة، وجامعة الدول العربية[76].

6 – 6 – قمة مرسيليا 2008: عقب اجتماع مرسيليا اقترح الوزراء وضع مصطلح الاتحاد من أجل المتوسط، وتنسب فكرة إنشاء الاتحاد إلى مستشار الرئيس الفرنسي الخاص هنري قينو(Henri Guino) ، الذي كان المسؤول الأول عن خطب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وبتاريخ 07 فيفري 2007 تم

---

[74] - Forum d'écocitoyenneté, la contribution des ONG a la conférence ministérielle euro-med des ministres étrangères Barcelone(Stuttgart du 16-15avril1999).

[75]- جمال عمورة، مرجع سابق، ص 225.

[76]- الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس 13 جوان 2008 ، Reda Benkirane, The mediterranean Union and the geography of closer Aljazeera center for studies 13/08/2008. P01.

وضع الصيغة الأولى التي تم طرحها في مدينة طولون (Toulon) أين صرح في خطابه قائلا: "لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا في منطقة المتوسط...".[77]

ومن أجل إيجاد صيغة وأرضية موحدة للتفاهم والتفاوض بين فرنسا وألمانيا لخدمة مصالح أوروبا الموحدة حول مشروع الاتحاد، وقد أسفرت المفاوضات بتاريخ 8 مارس 2008 على إعادة صياغة المبادرة الفرنسية لخدمة مصالح أوروبا الموحدة، وعليه تم تحويل اسم المشروع من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط.

وقد تم تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط في المؤتمر التأسيسي بتاريخ 13 جويلية 2008 برئاسة الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي بباريس وبحضور أربعون رئيس دولة وحكومة من أوروبا وقادة الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ويهدف تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط إلى:

–رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين. . تعزيز الديمقراطية ومسألة حقوق الإنسان – تطوير وتفعيل المؤسسات السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء

–مواجهة الظاهرة الإرهابية والقضاء عليها وعلى منابعها.

تأسيس برامج للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة لاسيما برامج الطاقة المتجددة.

– إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعمل على إحلال الأمن والسلام والاستقرار بالمنطقة. – تجسيد علاقات الدول المتوسطية في إطار مشاريع إقليمية ومحلية تخدم الصالح العام. – تشجيع التفاهم والحوار بين الثقافات والأديان.[78]

---

[77]- رتيبة برد، مرجع سابق، ص 200.

[78]- بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2011، ص 111، وعثمان لحياني، "في مشروع البيان الختامي: اعتماد خمس مصادر للتمويل وتأجيل النقاش بشأن حقوق الإنسان"، ص 03، الخبر 5371، الاثنين2008/07/13،و عثمان طايبي، "ساركوزي يصف قمة باريس بالنجاح ومبارك يصرح: دول عربية تريد إقامة علاقات عادية مع إسرائيل" ، ص 02، الخبر 5372، الثلاثاء2008/07/14.

المحور الثالث – التحولات الدولية الجديدة وانعكاساتها على الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي

أولا– اتحاد المغرب العربي : الأهداف والهيكل التنظيمي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28–1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974 ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم1988/6/10، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[79]

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/ 1989/2 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا . وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية:

1– الأهداف : نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

1. توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
2. تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
3. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
4. انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

[79]- قسم البحوث والدراسات، مركز الجزيرة للدراسات، أنظر الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-655e-7e5dae19d48c

5. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- **في الميدان الدولي** : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع** :صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- **و في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على

القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

2- الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي: حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي :

- **مجلس الرئاسة:** يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار. ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

- **مجلس وزراء الخارجية:** مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد. ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء .

– **لجنة المتابعة:** تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

– **اللجان الوزارية المتخصصة :** عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ23/ 1990/1 كالآتي: يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:

أ–لجنة الأمن الغذائي: تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

ب–لجنة الاقتصاد والمالية: تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

ج– لجنة البنية الأساسية: تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.

د– لجنة الموارد البشرية: تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما

يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية. وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة. – الأمانة العامة : للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة . وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

1. العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

2. المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة. 3. إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة.

وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية. 4. إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد . 5. الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

6. حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية

المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق

المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

7. العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.

8. ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

9. ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

– **مجلس الشورى** : ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ويتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.

الهيئة القضائية : تتألف من قاضيين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط. وتختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

– **الأكاديمية المغاربية للعلوم:** تم تأسيس الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوافرة، وتهدف كذلك إلى تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

– **جامعة المغرب العربي** : تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، ومقرها طرابلس. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

– **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ1991/3/10 م، ومقره تونس. يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس

الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

ثانيا– الأهمية الجيو–سياسية للمغرب العربي بالنسبة لأوروبا:

تحظى دول المغرب العربي بأهمية جيوسياسية بالغة الأهمية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، لا سيما بالنسبة لدول أوروبا المتوسطية وفي مقدمها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، كما أن بريطانيا ورغم قيامها بالتصويت لصالح "بريكست"، إلا أنها تظل تحتفظ بعلاقات إستراتيجية قوية مع دول المغرب العربي لأسباب عدة تتعلق في المقام الأول بالملفات الأمنية والاقتصادية.

وما تجدر ملاحظته في هذا السياق هو أنه وبالرغم من القرب الجغرافي والحدود الكبيرة التي تملكها مصر مع دول المغرب العربي، إلا أن أهميتها بالنسبة للدول الأوروبية المتوسطية تأتي في المرتبة الثانية نظرا للطابع المحوري لمصر بالنسبة للقضايا الساخنة المتعلقة بأزمات الشرق الأوسط وعلى رأسها ملف الصراع العربي – «الإسرائيلي»، الأمر الذي يدفع الخبراء السياسيين إلى وضع القاهرة في خانة الاهتمام وربما «الاختصاص» الجيو–سياسي للولايات المتحدة، من منطلق تأكيدهم على أن علاقة واشنطن ب «تل أبيب» تعتبر جزءا لا يتجزأ من المنظومة السياسية الداخلية للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة[80].

نستطيع أن نلاحظ في السياق نفسه أن السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي كانت وما زالت حتى الآن، بمثابة محصلة لتوافق ما بين أعضائها الثلاثة الكبار، الذين تقلص عددهم مؤخرا إلى اثنين بعد خروج بريطانيا، وذلك ما يجعل ألمانيا المنشغلة بملفات وسط وشرق أوروبا، تمنح تفويضا واسعا لفرنسا من أجل رسم معالم السياسة الخارجية لأوروبا تجاه المغرب العربي، لأسباب تتعلق في مجملها بالماضي الاستعماري لفرنسا في هذه المنطقة؛ وعليه فإن باريس تكتفي في الغالب بإجراء مشاورات شكلية مع الدول الأوروبية الأخرى مثل إيطاليا وإسبانيا اللتين تملكان أيضا روابط تاريخية قوية بدول المنطقة، وتحديدا مع ليبيا بالنسبة لإيطاليا ومع شمال المملكة المغربية بالنسبة لإسبانيا التي ما زالت تحتل مدينتين مغربيتين.

[80]- بدا الحسين الزاوي، "الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي"، أنظر الرابط الالكتروني:

http : / / sahelnews . info / node/3690

كما تأخذ علاقات المغرب العربي بأوروبا أهميتها انطلاقا من حاجة كلا الجانبين الملحة لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، فهناك بالنسبة للاتحاد الأوروبي مسائل كثيرة تتعلق بالأمن الطاقوي وبالهجرة السرية ومحاربة الإرهاب والتحديات الجيو–سياسية التي يفرضها القرب الجغرافي مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط؛ وهناك أيضا حاجة ملحة بالنسبة لدول المغرب العربي، من أجل تطوير مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يملك سوقا واسعة ومتنوعة قادرة على استيعاب منتجاتها سواء كانت زراعية كما هو الشأن بالنسبة لتونس والمغرب أو طاقوية كما هو الحال بالنسبة للجزائر وليبيا أو حتى طبيعية تتعلق بالثروة السمكية التي تزخر بها سواحل المحيط الأطلسي في كل من موريتانيا والمغرب؛ وبخاصة أن التكتلات الإقليمية الأخرى مثل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي لا تفتح أمام الدول المغاربية آفاقا اقتصادية حقيقية وملموسة لأسباب سياسية عديدة ليس هنا مجال التفصيل فيها.[81]

ويمكن القول إن سياسة الاتحاد الأوروبي ما زالت تتميز حتى الآن بعدم الوضوح وغياب الانسجام نتيجة لاختلاف الأجندات السياسية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث نلاحظ مثلا أن الدول الأوروبية غير المتوسطية لا تعير اهتماما كبيرا لعلاقاتها مع المغرب العربي، وتتابع في أحايين كثيرة شؤون المشرق أكثر من متابعتها لملفات المغرب، بالنظر للتأثيرات الكبيرة التي باتت تمثلها قضايا المشرق

على السلم والاستقرار في العالم. كما أن هناك تباينا داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتحديد الأولويات بشأن علاقاتها مع المغرب العربي، فالبرلمان الأوروبي الذي يمثل واجهة الرأي العام داخل دول الاتحاد، يركز اهتمامه على المسائل السياسية وبخاصة ما تعلق منها بملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تعمل الهيئات التنفيذية في بروكسل على تركيز جهودها على القضايا الاقتصادية والأمنية ذات الصلة الوثيقة بمقتضيات الأمن القومي ومصالح الدول الوطنية داخل الاتحاد.

لا ريب، أن الصعوبات الداخلية التي باتت تواجه الاتحاد الأوروبي نتيجة لتراجع حماس الشعوب الأوروبية تجاه مؤسساته في بروكسل، تجعل هذا الاتحاد يفقد الكثير من قدراته المتعلقة بهامش المناورة الذي ما زال يملكه من أجل تطوير سياسة خارجية مشتركة ومتجانسة نحو دول الجوار الإقليمي، الأمر الذي يشجع الكثير من دول الاتحاد على تبني سياسات وطنية مستقلة في تعاملها مع الملفات الإقليمية

[81]- الحسين الزاوي، "الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي". أنظر الرابط الالكتروني:

http : / / sahelnews . info / node/3690

علـى مسـتوى الحـدود الشـرقية والجنوبيـة لأوروبـا. كمـا أن الخـلاف الجزائـري المغربـي المتعلـق بمشـكلة الصحراء وجمود مشروع اتحاد المغرب العربي، يمنع بروكسل من التعامل مع دول المغرب العربي ككتلة واحدة، ويدفعها إلى تبني سياسات مختلفة و أحيانا متضاربة مع تلك الدول التي لا تملك حتى الآن أي مشروع حقيقي وواقعي لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث يظل التبادل التجاري بينها متواضعا بل ومكلفا مقارنة مع تكلفة التبادل التجاري ما بين دول الاتحاد الأوروبي".[82]

لقد أضحى واضحا بناء على ما تقدم أن العلاقات المغاربية – الأوروبية ليست مرشحة الآن للتطور بشكل جدي، ولن يمكنها بالتالي فتح آفاق جديدة أمام دول المنطقة لا سيما في هذا السياق الجيوسياسي الراهن البالغ الصعوبة، الذي يدفع جميع الدول إلى التركيز على المسائل الأمنية التي ازدادت خطورتها بعد انهيار مؤسسات الدولة في ليبيا. كما أن فشل مشروع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي المتعلق بالاتحاد من أجل المتوسط، يدفع بالكثير من المحللين والمتابعين للشؤون السياسية في المنطقة، إلى المطالبة بتطوير العلاقات ما بين الدول الواقعة في الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط، وبخاصة في سياق المجموعة التي بات يطلق عليها اسم خمسة(البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا) زائد خمسة (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، التي سبق لها أن عقدت الكثير من الاجتماعات الأمنية، وهي مجموعة يرى هؤلاء المتابعون أنه بالإمكان توسيع دائرة اهتمامها لاحقا لكي تصبح قادرة على التكفل بملفات اقتصادية من شأنها دعم مشاريع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، وذلك في حال نجاح المساعي الدولية والإقليمية الهادفة إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا. [83]

ثالثا– الاتحاد الأوروبي : التأسيس ، التطور والتنظيم

الاتحاد الأوروبي تكتل سياسي واقتصادي أوروبي بدأ مساره منذ عام 1951 ومر بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016، تتمثل أهدافه الإستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم.

– ما الخطوات التاريخية الرئيسية لتأسيس للاتحاد الأوروبي؟

[82]- الحسين الزاوي، "الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي". أنظر الرابط الالكتروني:
http : / / sahelnews . info / node/3690

[83]- الحسين الزاوي، "الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي". أنظر الرابط الالكتروني:
http : / / sahelnews . info / node/3690

بموجب معاهدة باريس لعام 1951، أسست بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا الجمعية الأوروبية للفحم الحجري والصلب .(ECSC) وكانت هذه أول مرة في تاريخ العالم تنقل فيها عدة دول سيادية جزءا من سلطاتها إلى منظمة خارجية. وكان هذا النوع من الاتحاد الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية أمر مستبعد إلى حد كبير قبل سنوات قليلة فقط. لقد وضعت الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب بالفعل أسس الحكم للاتحاد الأوروبي بشكله المعروف اليوم: كانت تمتلك سلطة عليا تنفيذية (تطورت لتصبح المفوضية الأوروبية، وجمعية عامة (أعيد تسميتها لاحقا لتصبح البرلمان الأوروبي (تتكون من أعضاء برلمانيين من الدول المشاركة، ومجلسا خاصا للوزراء الوطنيين المسؤولين ومحكمة العدل. وسرعان ما ألهم الزخم الذي خلقته الجمعية الأوروبية للفحم الحجري والصلب إنشاء مؤسستين أوروبيتين أخريين عن طريق المجموعة ذاتها من الدول : في عام 1957، أسست معاهدة روما الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom) وتشاركت كلا المنظمتين نفس الجمعية العامة والمحكمة مع الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب، ولكنهما امتلكتا فروعا تنفيذية خاصة بهما، تسمى الأن اللجان. وبينما تتولى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية مراقبة سوق الطاقة النووية، وضعت الجماعة الأوروبية الاقتصادية أسس السوق الأوروبية الموحدة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا ووضع سياسات مشتركة في مجالات الزراعة والنقل والتوظيف. وتحكم معاهدة روما الاتحاد الأوروبي حتى اليوم هذا وقد تم تعديلها عدة مرات، وتسمى الآن رسميا المعاهدة مع الاتحاد الأوروبي (TFEU) .[84]

وكان القانون الأوروبي الموحد لعام 1986 واحدا من أهم التعديلات التي أجريت عليها، والذي نفذ في النهاية السوق الأوروبية الموحدة، بعد مرحلة من التقدم الضعيف فقط. ومنح القانون أيضا السلطة الحقيقية للبرلمان الأوروبي، وسمح للمجلس باتخاذ القرارات بالأغلبية وليس بالإجماع في المزيد من المجالات السياسية، وبدأ سياسة خارجية أوروبية منسقة. شهدت أوائل سبعينيات القرن العشرين أول توسيع للجماعات الأوروبية. وفي عام 1973، أصبحت المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك أعضاء في الجماعة. وفي عام 1979، أقيمت أول انتخابات أوروبية ومنذ ذلك الحين، ينتخب المواطنون أعضاء مخصصين للبرلمان الأوروبي مباشرة بدلا من انتداب أعضاء من البرلمانات الوطنية للبرلمان الأوروبي. بعد سنتين من تنظيم أول انتخابات أوروبية انضمت اليونان إلى الاتحاد الأوروبي و ذلك سنة 1981 م ،

[84] -/https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-et

ثم تلتها إسبانيا والبرتغال في عام 1986شهدت أواخر ثمانينيات القرن العشرين التفكك والانهيار النهائي للكتلة الشرقية وسقوط جدار برلين، الذي أعقبته إعادة توحيد ألمانيا في عام 1990. وضع التغيير الجيو–سياسي، وحقيقة أن السوق الموحدة جلبت أخيرا فوائد ملموسة، الأساس للوثيقة التأسيسية للاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم :معاهدة ماستريخت لعام 1992، المعروفة أيضا باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU). وكان المعاهدة ماستريخت هدفان رئيسيان: الأول، توسيع مسؤولية دول الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من المجالات السياسية بدلا من أن تقتصر فقط على الاقتصاد، ومن بينها إنفاذ القانون واللجوء والتعاون القضائي المدني والسياسة الخارجية. أما الهدف الثاني فهو إنشاء المعاهدة اليورو و اعتماد اليورو (€) كعملة أوروبية موحدة يشار أن معايير ماستريخت أو معايير التحول لليورو، هي التي حددت الشروط التي يحق بموجبها لأية دولة تطبيق استخدام اليورو وأسهم انطلاق استخدام العملة من 1992 إلى 2002 في تأسيس منطقة اليورو داخل الاتحاد الأوروبي. وبعد عملية يعود تاريخها إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تم تقديم منطقة شنغن في عام 1995، و تم أيضا الإلغاء الفعلي للرقابة على جوازات السفر على الحدود بين العديد من الدول الأوروبية مقابل الرقابة الصارمة على الحدود الخارجية وتطبيق سياسة التأشيرات المشتركة يذكر أن معاهدة أمستردام لعام 1997 أحدثت تغييرات كبيرة في المعاهدات التي تحكم الاتحاد الأوروبي . ومنح الاتحاد الأوروبي مسؤولية جميع المسائل التي تتعلق بحرية تنقل الأشخاص، ودمجت اتفاقية تعاون شنغن في تشريعات الاتحاد الأوروبي، وأسست السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) ، ومنح البرلمان المزيد من الصلاحيات. تم تعديل معاهدة أمستردام في عام 2001 بواسطة معاهدة نيس بهدف تحسين الحوكمة في المؤسسات الأوروبية قبل توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004.[85]

وفي عام 1995، انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي وفي عام 2004 حدث أكبر توسيع للاتحاد الأوروبي حيث حصلت قبرص وجمهورية التشيك واستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا و مالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا على العضوية، مما جعل الاتحاد يمتد بالفعل عبر أكبر جزء من القارة الأوروبية . وقد تبعتهم رومانيا وبلغاريا في عام 2007، ثم كرواتيا في عام 2013. في أوائل القرن الحادي والعشرين، ظهرت مبادرات لإنشاء اتحاد أوروبي أكثر تكاملا يتمتع بدستور أوروبي فعلي خاص

[85] - https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu

به بدلا من أن يقوم على أساس الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء. إلا أنه تم رفض اقتراح وضع الدستور في استفتاءات في فرنسا وهولندا وبالتالي لم يتم اعتماده على الإطلاق. ومع ذلك تم تمهيد ذلك الطريق لأحدث إصلاح كبير للاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة لشبونة لعام 2007 ، وكان الهدف من معاهدة لشبونة تعزيز الأسس الديمقراطية للاتحاد الأوروبي وتحسين تماسك وفعالية صنع سياسته. وقد عززت المعاهدة صلاحيات البرلمان الأوروبي مرة أخرى، وأصلحت حقوق التصويت في المجلس للسماح بقرارات الأغلبية المرجحة في العديد من مجالات السياسة أكثر من ذي قبل، وجعلت ميثاق الحقوق الأساسية ملزما قانونا، وأنشأت فترة ولاية طويلة الأمد لرئيس المجلس الأوروبي في السابق كانت كل دولة عضو تتولى الرئاسة لمدة ستة أشهر)، وأعطت مزيدا من المسؤوليات للممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية . وقدمت المعاهدة لأول مرة خيارا للدول الأعضاء بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي في عام 2012، تم منح الاتحاد الأوروبي جائزة نوبل للسلام تقديرا لإنجازاته من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا.

وفي عام 2016، أجرت المملكة المتحدة استفتاءا أدى إلى اتخاذ الدولة لقرار بمغادرة الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يطمح فيه عدد من الدول للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتجري الآن دول الجبل الأسود وصربيا وتركيا مفاوضات نشطة من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في حين وصلت ألبانيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو إلى مراحل مختلفة للمفاوضات المسبقة بخصوص أوضاع ما قبل الترشيح بالنسبة لها وكانت أيسلندا قد بدأت المفاوضات لكنها أوقفتها في وقت لاحق. يعود تأسيس أول تجمع أوروبي إلى 18 أبريل/نيسان 1951 عندما اتفقت ست دول أوروبية –هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا – على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي ستشكل نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي".[86]

– تنظيم وهيكلة الاتحاد الأوروبية:

أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هياكل أساسية لتسيير دواليبه وهي:

– البرلمان الأوروبي الذي ينتخب أعضاؤه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي.

[86] -/https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu

– المفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.

– مجلس الاتحاد الأوروبي وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.

– محكمة العدل وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.

– ديوان المحاسبات وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد.

كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي. ويخضع الاتحاد النظام الرئاسة الدورية حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدة ستة أشهر.

الشكل رقم 01: مخطط يوضح تكتل الاتحاد الأوروبي

المصدر: انظر الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/27/

رابعا – الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.[87]

الحوض المتوسطي له موقع استراتيجي جد متميز أهلته هذه الوضعية الجيوستراتيجية العالمية بأن يلعب دورا أساسيا، بحيث أصبح يراهن عليه الكل للتحكم فيه، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية تعود للولايات المتحدة البعيدة عن المجال من أجل الحرص والسيطرة عليه لضمان مرور ناقلات النفط.

– الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

يشغل هذا البحر منخفضا عميقا مستطيلا يكاد يكون مغلقا ويقع بين خطي عرض 30 و 46° شمل خط الاستواء، ويبلغ طول المتوسط من شواطئ خليج الاسكندرية إلى مضيق جبل طارق حوالي 3540 كلم أما عرضا من الشمال إلى الجنوب حوالي 970 كلم، ويغطي مساحة بحوالي 2510000 كلم مربع .

كما تحتوي جغرافية المتوسط على أكثر من 3300 جزيرة منها جزيرتين تشكلان دول قائمة بذاتها قبرص و مالطا، إلا أن هذه الخصائص انعكست على مناخ المنطقة حيث يتميز مناخ البحر المتوسطي بكونه جاف صيفا وممطر شتاءا، وينعكس المناخ بدوره في توزيع ألأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعة. كما تتأثر الثروة الحيوانية هي الأخرى بالمناخ، زد على ذلك بالثروة السمكية التي تتأثر بالنسب العالية للتبخر والملوحة العالية.

الشكل رقم 02: التقسيم الجغرافي لحوض البحر الأبيض المتوسط

[87]- البحر الأبيض المتوسط. وسماه العرب قديما بحر الروم أو البحر الشامي –هو بحر متصل بالمحيط الأطلسي وتحيط به منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو شبه محاط تماما بالبر: من الشمال الأناضول وأوروبا ومن الجنوب شمال أفريقيا ومن الشرق بلاد الشام . البحر من الناحية الفنية جزء من المحيط الأطلسي على الرغم من أنه يوصف عادة باعتباره كيانا مستقلا تماما.

المصـــــــــــــــــــــــــــدر:

https://www.google.com/search?sca_esv=573649897&rlz=1C1YTUH_frDZ1070DZ1070&sxsrf=AM9HkKmT5rNVg456Ydnoa_NN8bxExOrc0w:1697404346101&q

الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

البحـر الأبـيض المتوسـط أهميـة اقتصـادية كبيـرة فهـو مفتـرق الطـرق بـين الشـرق والغـرب وبـين الشـمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، و من الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب الفوسفات والحديد والثروة السمكية، حيث يحتوي على 7. 5 ٪ من الثروات البحرية الحيوانية و18 من الثروات البحرية

النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

– البحر الأبيض المتوسط معبر رئيسي للسفن حاملات النفط و الأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

– يتميز البحر الأبيض المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة حيث ما يقارب 24 بالمئة من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة.[88]

الشكل رقم 03: الوحدات السياسية حوض البحر الأبيض المتوسط

المصـــــــــــــــــــــــدر:

https://www.google.com/search?sca_esv=573649897&rlz=1C1YTUH_frDZ1070DZ1070&sxsrf=AM9HkKmT5rNVg456Ydnoa_NN8bxExOrc0w:1697404346101&q

[88]- تباني وهيبة ، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2014، ص57..وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط. أنظر الرابط الالكتروني:www-sphio.rac . spa.grg/saphioara.pdf

وقد أثرت أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط على المستويات الجيو–سياسية والاقتصادية والحضارية في جعله محل أطماع العديد من الدول عبر التاريخ، ولعل أبرز مظاهر الصراع حوله هو الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا في فترة الحرب الباردة.

خامسا – أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

يتضمن هذا العنصر جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية على حد سواء، حيث أثرت على مختلف القوى الفاعلة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (الدول الكبرى والدول المتوسطية)، الأمر الذي أدى إلى تنامي الأهمية الجيو– إستراتيجية للحوض المتوسطي مقارنة بباقي مناطق العالم، وتنبع هذه الأهمية من الموقع المتميز لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد فاصلا بين عالمين متفاوتين اقتصاديا، ماليا، وتكنولوجيا، فضلا عن الاختلاف الحضاري.

وقد عرف النظام الدولي تحولات واضحة منذ انهيار جدار برلين، إذ برزت مقاربة عالمية قائمة على قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان، والتعددية، محاولة فرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المقاطعة الاقتصادية)، أين سمحت هذه المتغيرات ببروز ما يلي:[89]

– التحولات الجيوسياسية؛ حيث عرفت إعادة توزيع عناصر القوة بين النظام الدولي، انعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي وتفككه، وتوسيع الاتحاد الأوروبي والناتو. التحولات الاقتصادية؛ تمثلت أساسا في التوجه نحو بناء نموذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق والانفتاح على المحيط الخارجي، وظهور كتل اقتصادية وتجارية في إطار التنافس الاقتصادي وما أفرزته ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة. – التحولات القيمية؛ عرفت هذه الفترة بروز نظريتان، هما نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما القائمة على أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي، والنظرية الثانية هي نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنجتون والتي مضمونها البحث عن عدو جديد مفاده تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارة والثقافات.

– زوال الثنائية القطبية وتشكل فواعل جديدة: تعد قمة يالطا المنعقدة شهر سبتمبر 1989 أحد المعالم الثابتة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أفرزت هذه القمة إعلان الرئيس الأسبق للاتحاد

[89]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص17.

السوفياتي غورباتشوف والرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الأب عن نهاية الحرب الباردة، وبعث أفق جديد في العلاقات الأمريكية السوفياتية،[90] وقد نتج عن هذه القمة زوال نظام القطبية الثنائية، وبروز نظام دولي جديد ميز العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وقد كان المجتمع الدولي خلال الحرب الباردة يخضع لنظام القطبية الثنائية، حيث توزع فيه ميزان القوى بين قوتين عظميين، هما الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وخضعت العلاقة بين القوى العظمى إلى ثنائية التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي بين 1945–1989، أين أنتجت نوع من التجانس والانسجام، فبالنسبة للكتلة الغربية العدو واضح ومحدد واحد هو الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه (الشيوعية)، وبالنسبة للشرق العدو أيضا واضح ومحدد هو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها (الإمبريالية) ".[91]

وبعد انهيار جدار برلين بتاريخ 09 نوفمبر 1989 الذي يعتبر الحدث البارز المغير لخارطة أوروبا السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، عرف التراجع التدريجي للاتحاد السوفياتي دوليا وزواله كفاعل دولي بتاريخ 31 ديسمبر 1991، بالمقابل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في العالم الذي يتسم بالتطور والتغير بشكل متسارع، كما يتميز بوجود مشكلات معقدة على المستوى الدولي والإقليمي، وقد رافق هذه المميزات ما يلي:

– بعد نهاية الحرب الباردة عرف العالم على المستوى الاستراتيجي ظهور عالم دون معالم ثابتة، أين أعيد طرح مسألة الحدود الناتجة عن الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ظهور مفهوم العولمة الاقتصادية الذي سمح بتأسيس عالم دون حدود، حيث أعيد تناول

مسألة الدولة الأمة في إطار العلاقات الدولية.

---

[90]- محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 293.

[91]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 18.

– زوال الإيديولوجيات الشيوعية ساهم في خلق عالم من دون عدو واضح، فالخطر القديم زال في إطار العمل على خلق عدو جديد، حيث يؤدي نفس الدور الذي لعبه سابقا، والتناقض شرق –غرب.

– بروز مفاهيم جديدة للأمن العالمي وتراجع حدة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لحساب أخطار إقليمية جديدة ذات طابع عرقي، ديني، قومي وسياسي متمركزة جنوبا، فبعد أن كان التهديد والخطر الاستراتيجي يأتي من الشرق أصبح مصدره من الجنوب حسب النظرة الأمريكية، وأضحى الصراع بين الشمال والجنوب بعد ما كان بين الشرق والغرب، كما عرف تغير مفاهيم الردع النووي من عقلانية الحرب الباردة، أين كان الخطر محصورا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى اللاعقلانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

– قيام النظام الدولي الجديد على مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى محور نظام الثنائية القطبية، حيث نتجت عن تخلي الاتحاد السوفياتي عن دوره كطرف فاعل في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، لأن مشروع النظام الدولي الجديد انطلق من فرضية تجسيد أهدافه عبر منظمة دولية تضطلع بدور فعال في تنظيم العلاقات الدولية وحل النزاعات وتحقيق الأمن.[92]

– التحول التدريجي في مفهوم "العدو" ومصدر "الأخطار" و"التهديدات"، حيث تمثل العدو الاستراتيجي في فترة الحرب الباردة في الاتحاد السوفياتي سابقا متزعم المعسكر الشرقي الشيوعي"دول أوروبا الشرقية"، أين أصبحت دول العالم الثالث بعد سنة 1990 العدو الجديد للدول الغربية والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بمعنى أن التحول أخذ طابعا كميا، أي تحول من عدو واحد شامل هو الاتحاد السوفياتي بصفته مصدر التهديدات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والإيديولوجية إلى مجموعة الدول الأعداء، تنتمي إلى العالم الثالث، حيث أصبحت هذه الدول تشكل مصدر التهديد يكون إما استراتيجيا كالعراق وحرب الخليج الثانية بين 1990–1991، أو كوريا الشمالية سنة 1994، وإما اقتصاديا على غرار الصين الشعبية، أو إيديولوجيا كإيران المعتبرة لدى الولايات

[92]- إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الأمريكي الفرنسي أنموذجا"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2005، ص 10.

المتحدة الأمريكية دولة نشيطة عقائديا من خلال دعمها حركات الإسلام السياسي في الدول العربية الإسلامية وحتى في بعض الدول الغربية.[93]

–مساهمة حرب الخليج الثانية في كشف بعض أبعاد النظام الدولي الجديد، فعلى المستوى العالمي أظهر أن العالم الثنائي لم يتوجه نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب من الناحية الإستراتيجية، في حين توجه نحو القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أما على المستوى الإقليمي أضحى النفط هو العامل المحدد في الشرق الأوسط، حيث تغلبت المفاهيم المتعلقة بالتنافس الاقتصادي على الجانب العسكري، فقد احتل مفهوم النفط والسلطة السياسية أهمية قصوى في الفكر الاستراتيجي الأمريكي،[94] حيث جسد التفوق الأمريكي في حرب الخليج الثانية على أرض الواقع ما يمكن تسميته بالسلام الأمريكي في ظل وضع دولي جديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار نظام القطبية الثنائية وضع دولي جديد اصطلح عليه في الأدبيات السياسية والإستراتيجية بالنظام الدولي الجديد، وتحددت أسس هذا النظام الدولي الجديد في تقرير داخلي خاص بوزارة الدفاع الأمريكية الصادر في ماي 1992.[95]

– أثر المتغيرات الإقليمية على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

إن المتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية، والتي طرأت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تعد هذه المنطقة نظاما فرعيا تابعا للنظام الدولي، "فظاهرة الترابط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي المتزايدة بين النظم الفرعية والنظام الدولي من جهة، وبين النظم الفرعية ذاتها من جهة ثانية، إلى جعل كل وحدة من الوحدات المعنية إلى درجة كبيرة بما يجري في الوحدات الأخرى".[96]

---

[93]- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 37 و Frédéric RAMEL Repenser le concept d ' ennemi dans l ' apres – guerre froide (paris : institut de strategie comparée, 2000),p05. Sur le site : http://www.stratisc.org

[94]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 20.

[95]- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 39.

[96]- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية. (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلان والنشر، 1994)، ص 106.

وجاءت المتغيرات الإقليمية على عدة مستويات المستوى الجيو–سياسي، المستوى المؤسساتي، المستوى السياسي. فكل هذه المستويات مترابطة فيما بينها حيث تؤثر في البيئة الأمنية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنه على تصور أوروبا المنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

المتغيرات على المستوى الجيوسياسي: إن الفواعل الدولية الجديدة التي عرفتها السياسة الدولية؛ لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، وتسارع انتشار المد العولمي، وسيطرة المنطق الاقتصادي على المنطقين السياسي والعسكري، أثر بشكل مباشر أو غير مباشر في نظرة واشنطن للصراع العربي الإسرائيلي وضرورة إيجاد حل له، بما يضمن وجود إسرائيل في المنطقة، وذلك عبر إعادة بناء محيط إقليمي في إطار نظام إقليمي جديد تحت اسم الشرق أوسطية،[97] في هذا السياق سعت الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل إلى حل من خلال عقد مؤتمر دولي قصد إحلال السلام في الشرق الأوسط بمدريد بتاريخ 30 أكتوبر 1991، وذلك بناء على الشروط التي حددها جورج بوش في خطابه "المعاهدات الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التبادل الثقافي، السياحة، القضايا المشتركة في الحد من التسلح، المياه، اللاجئين، والتنمية الاقتصادية".[98]

وتندرج المقاربة الإسرائيلية في هذا الإطار عبر ما جاءت به إحدى الجرائد الإسرائيلية على لسان شمعون بيريز بقوله: "إن إمكانية خلق شرق أوسط جديد ليست وهما بعيد المنال...، ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الاهتمام بموضوع التعاون الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية، وخلق أرضية من المصالح المشتركة بين دول المنطقة، أريد أن أشير إلى أن المصالح لا تولد ولكنها تخلق"[99]، أي أن النظرة الإسرائيلية التقليدية المرتكزة إلى السيطرة العسكرية على المنطقة العربية تغيرت نحو التفكير في اختراق النظام الإقليمي العربي بمقاربة جديدة قائمة على التعاون مع الطرف الغربي في المجال الاقتصادي (الصناعة التحويلية، الزراعة، الصناعة، السياحة، تحلية المياه).

[97]- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 42.

[98]- ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته. (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص ص 40–41.

[99]- المرجع نفسه، ص ص 57–58.

وتجسدت المقاربة الإسرائيلية واقعيا من خلال التوقيع على اتفاق "غزة – أريحا أولا" (أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993، ثم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية المعروفة باتفاق وادي عربة بتاريخ 26 أكتوبر 1994، وأيضا مؤتمر الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتاريخ 31 أكتوبر 1994، وكذلك مؤتمر عمان في أكتوبر 1995، حيث نتج عن هذين المؤتمرين إنشاء هياكل قاعدية اقتصادية مشتركة قائمة على النظرة الإسرائيلية الأمريكية في إطار السوق الشرق أوسطية.

وقد انعكس هذا التصور على العالم العربي خاصة ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال ما يلي : [100]

– هيكلة منظومة التعاون الاقتصادي والأمني وتأسيس مناطق للتبادل التجاري الحر بين مصر، فلسطين، إسرائيل، لبنان، الأردن وسوريا بحدود عام 29010، على شرط ارتباطها بدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. دمج منطقة شمال إفريقيا في الفضاء الاقتصادي والأمني المتوسطي، وتحقيق الفصل بين دول المشرق العربي ودول المغرب العربي.

– تأسيس منظومة اقتصادية وأمنية جديدة تندرج ضمنها دول الخليج العربي وجمهوريات إسلامية من آسيا الوسطى بالإضافة إلى جمهورية إيران.

– عزل بعض الأطراف وتهميشها ودمجها في نظم اقتصادية وأمنية افريقية (السودان، الصومال).

– **المتغيرات على المستوى المؤسساتي:** لقد رافق زوال القطبية الثنائية والتغير الذي ميز الساحة الدولية على المستوى الجيو–سياسي زوال حلف وارسو سنة 1991، وكذلك تحول الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى عدة دول في إطار ما يعرف بمجموعة الدول المستقلة، بالإضافة إلى توحيد الألمانيتين وانضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية والناتو(NATO).

– عدم قدرة المؤسسات المنبثقة عن معاهدة روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية على مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول الأوروبية الكبرى، الأمر الذي فرض واجب

[100]- عبدالله السيد ولد أباه، "التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي"، المستقبل العربي 192، شباط 1995، ص42.

التكيف مع هذه المشكلات الجديدة وضرورة إيجاد الحلول الضرورية لها، والمتمثلة أساسا في تغير البنية المؤسساتية الأوروبية، وذلك حسب ما دعا اليه المستشار الألماني هلموت كوهل Helmut Kohl بتاريخ 28 أفريل 1990، من خلال تركيزه على تسريع البناء السياسي الأوروبا الاثني عشر من أجل تحويل كل العلاقات إلى اتحاد أوروبي.

وبناء على الاقتراح المتعلق بالبناء السياسي للاتحاد الأوروبي، واستناد إلى جاء في مؤتمر ما بين الحكومات المنعقد بروما بتاريخ 14 ديسمبر 1991، فإنه تم عقد ندوة للمصادقة على برنامج الاتحاد السياسي، النقدي والاقتصادي في إطار معاهدة ماستريخت (Maastricht) بتاريخ 07 فيفري 1992 والتي من خلالها تم الانتقال من الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) إلى الاتحاد الأوروبي (UE)، وقد انطلقت المعاهدة من قاعدة أساسية للبناء الجديد للاتحاد الأوروبي، تمثلت في صياغة جديدة تتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وركزت على:

– المحافظة على القيم المشتركة والمصالح الأساسية لاستقلال الاتحاد. – دعم أمن الاتحاد وأمن الدول الأعضاء.

– الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق هلسنكي وميثاق باريس.

– تحقيق التعاون الدولي، والتنمية والديمقراطية ودولة القانون، فضلا عن احترام حقوق

الإنسان والحريات العامة.

– إن المتغيرات الدولية والإقليمية أثرت في تزايد الترابط بين العديد من المستويات، حيث تراجع أهمية الاهتمام بالجانب العسكري والتقليدي للأمن، أي أن التوجه الجديد لمفهوم يرتكز على التفاعل بين العديد من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بناء نظرة شاملة للأمن، والذي يعد حصيلة التفاعل بين العوامل السابقة، في هذا الإطار وفي ظل مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتسارع وتيرة المد العولمي، وانتشار التهديدات، أصبح مفهوم الأمن يتخطى الحدود الجغرافية القومية لتمس الأمن الإقليمي، وأمن دول الجوار والمناطق المحيطة.

– فرض المفهوم الجديد للأمن وفقا للرؤية الأوروبية واتساع الاتحاد الأوروبي إلى خمس عشرة دولة إلى ضرورة التوجه نحو شرق أوروبا، باعتبارها ضمن أعضاءها الجدد، كما أن الفضاء الأوروبي الشرقي

وأوروبا الوسطى أصبحت عرضة لجملة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت دول مصدر التهديد، كل ذلك فرض جملة من المشاريع الاقتصادية والحوارات السياسية مع دول أوروبا الشرقية والوسطى سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، مما أدى إلى اختلال التوازن في الرؤية الأمنية الأوروبية لصالح تأمين الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي دون حدوده الجنوبية، حيث ألحت كل من فرنسا، اسبانيا، إيطاليا على ضرورة الاهتمام بالجنوب، خاصة وأن أمنها مرتبط بأمن دول المغرب العربي، لا سيما منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

– **المتغيرات على المستوى السياسي:** إن زوال الشيوعية أعاد إفراز جملة من التوجهات الإيديولوجية السابقة، حيث تفكك الاتحاد السوفياتي، وانقسام تشيكوسلوفاكيا (التشيك، سلوفاكيا)، ويوغسلافيا هذه الأخيرة التي كان أثرها واسع الانتشار أوروبيا ومتوسطيا، فالانقسام والأزمة التي ميزت يوغسلافيا أظهر عجز الدبلوماسية الأوروبية في حل الأزمات ومشكلات القارة الأوروبية، الأمر الذي يعني عدم قدرة الأوروبيين على تحقيق مصالحهم الخاصة ضمن إطار المصلحة الأوروبية للاتحاد الأوروبي، لذلك تعد هذه الحرب بمثابة اختبار حقيقي لمعاهدة ماستريخت لاسيما ما تعلق بالترتيبات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك التي أثبتت محدوديتها.

كما أن هذه الأزمة في يوغسلافيا والحرب التي ترتبت عنها أدت إلى بروز حقيقة هي أن الأوروبيين غير قادرين على حل المشاكل التي تمس القارة الأوروبية دون مساعدة أمريكية، مما يشكل فشلا لمحاولات إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة وفق معاهدة ماستريخت، وقد كان لهذا الفشل السياسي أثر على رسم الاستراتيجيات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، كل حسب تصوراته الأمنية؛ فلألمانيا مهمة الاضطلاع بشؤون أوروبا الوسطى والشرقية، في حين تتكفل فرنسا بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، ففي هذا التقسيم للعمل الدبلوماسي تأتي الجهود الأوروبية باتجاه توسيع الاتحاد نحو دول الشرق الأوروبي بالتوازي مع توسيع حلف شمال الأطلسي، إلى جانب إتباع سياسة الشراكة مع الدول المتوسطية الإفريقية والآسيوية.

المحور الرابع: مجالات التعاون والشراكة في العلاقات الأورو–مغاربية

بالرغم من أن الثقل السياسي والعسكري في عالم اليوم تمركز بصورة واضحة في منطقة الخليج العربي لأسباب معروفة، فإن الأفاق البعيدة للسياسة الأميركية في تفاعلها وصراعها مع الاتحاد الأوروبي تفيد

بأن منطقة حوض الأبيض المتوسط ستكون المحطة المقبلة لقياس مستقبل العلاقة بين القوتين الأوروبية والأميركية. وربما يتم تحديد مستقبل العديد من القرارات الحاسمة في رسم تفاصيل مستقبل العالم في هذه المنطقة تحديدا.

وإذا كان الاهتمام الأميركي بمنطقة الخليج العربي تحركه دوافع مرتبطة بالتحكم في استمرار الإمدادات النفطية، وتحقيق المصالح الإستراتيجية الأميركية المرتبطة بتقوية وجود دولة إسرائيل وفرضها على مستوى السياسات الإقليمية، فإن تحقيق هذين الرهانين سيجعل السياسة الأميركيين يفكرون في البديل. وحينها لن يكون من بديل سوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ودول المغرب العربي. وقد بدت مؤشرات هذا التوجه العام لسياسة الاهتمام الأميركي بالمنطقة عبر "مبادرة الشرق الأوسط الكبير".[101]

وغير خافي اليوم على المتابعين لتصاريف السياسة الدولية في المنطقة المتوسطية أن هناك صراعا محموما لكنه غير معلن بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية. فالدول الأوروبية تعتبر الحوض بشطريه الشمالي والجنوبي إرثا إستراتيجيا يجب الحفاظ عليه، ومن ثم فإن السياسية الأورومتوسطية يجب أن تخدم في المقام الأول مصالح الاتحاد الأوروبي، وأن أي تدخل أميركي في السياسة العامة للفضاء الأورومتوسطي سيكون ضربا من التدخل في الشؤون الداخلية. ولقد وضعت دول الاتحاد الأوروبي في رسمها المعالم الشراكة الأورومتوسطية قواعد ثلاثا محددة هي: [102]

1- **<u>التعاون السياسي والأمنية</u>:** وعبره تسعى أوروبا إلى تحويل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة آمنة، وبعيدة عن المواجهات العسكرية، ولذا سعت الدول الأوروبية عبر مخطط برشلونة إلى إرغام دول الجنوب على اعتماد مزيد من التنسيق الأمني ومواجهة العنف والجريمة المنظمة. لكن الملاحظ هو أن هذا البعد أخذ تلاوين جديدة لاسيما بعد ظهور ما يسمى الإرهاب.
2- **<u>التعاون الاقتصادي</u>** : وقد راهن نص اتفاق برشلونة على تحقيق معدلات مقبولة في دول جنوب المتوسط، وتضييق الفوارق التنموية بين ضفتي المتوسط من خلال إعادة جدولة ديون بعض

[101]- عبد السلام رزاق، " الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية" ، أنظر الرابط الالكتروني:
https : / / bit . ly2 /GUi00S

[102]- عبد السلام رزاق، المرجع نفسه.

الدول وتمكينها من تنفيذ برامج إصلاحية في قطاعات الشغل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وفسح المجال أمام القطاع الخاص.

3- **التعاون الثقافي والاجتماعي**: الذي تضمن حزمة من المشاريع المطلوب تنفيذها من قبل الجنوب، وهي البرامج المتصلة بإصلاح البرامج التعليمية والقضاء والاهتمام بالعام القروي وتنمية الموارد البشرية.

أولا- التعاون الأمنية

1- التهديدات الأمنية في المتوسط

ارتبط تحول مفهوم الأمن ببروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة، وما تلاها من متغيرات ، كأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي ساهمت في طرحها أكثر بين الدول و أضفت عليها الصبغة العالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية، أصبحت عابرة للأوطان (Transnationales) كالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، المتاجرة بالأسلحة.[103]

غير أن تسمية هذه التهديدات ب " الجديدة " و ربطها بفترة معينة أمر غير ثابت، فمثل هذه التهديدات الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والإرهاب ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها طابع الجدة هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مغايرة، تهديدات مشتركة عابرة للأوطان ذات بعد عالمي، وهذا مقارنة بالتهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري و القطري .[104]

وفي ظل هذه التحولات الجديدة نجد أنها انعكست بشكل كبير على دول حوض المتوسط بضفتيه ، فالمنطقة المتوسطية ليست بمعزل عن هذه التهديدات.

أ- الهجرة غير الشرعية: يقول المؤرخ الإيطالي برونوانتن Brounwantin : إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين " تعتبر الهجرة مفهوما لصيقا بحياة الإنسان منذ بروز

[103] -Bassma Darwich, l'Euro-méditerranéen enjeu de société. Politique étrangère, No11,1998,p 39.

[104]- عثمان حسن محمد نور، وياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 15.

الجماعات البشرية المنظمة، ويشير قاموس المورد" إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر، أما قاموس "ويبستر" فيشر بدوره إلى ثلاث معاني لكلمة الهجرة، وهي الحركة من دولة أو مكان أو محلة إلى أخرى، المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة.[105]

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، بأنها : " انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".[106]

و لقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى، منذ العقدين الأخيرين تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدة اعتبارات سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة انظمة الحكم و العمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة، أما ما هو متعلق بالأسباب الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية [107].

فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، رغم الأهمية السوسيو– اقتصادية للهجرة بالنسبة لأوروبا إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر للهجرة كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا ، وحسب "ديدي بيغو" أن " الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا " وبالتاي تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية. وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها[108]:

[105]- سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص220.

[106] - Stéphane de Tapia, système migratoire Euro-méditerranéen(Constantine : Media plus:2008),p22.

[107]- زهور مناد، "مسألة الهجرة في العلاقات الأورو–مغاربية: رهانات وآفاق"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004، ص 60.

[108] - Didier Bigot, l'immigration à la croise des chemins securitative, Revue européenne des migrations internationales. Vol 14 N°01,1998, p33.

– **معيار سوسيو– اقتصادي** : حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة و أزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من الأيدي العاملة، ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبأ على خزينة الدول الأوروبية.

– **معيار أمني:** حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود (الأمن الداخلي و الخارجي).

– **معيار هوياتي:** يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.

–**معيار سياسي:** حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف و ربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية).[109]

فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة (les groupes Souterraines) والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي في دول الإقامة، يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء النشاطات إجرامية و العمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها واستقرارها .[110]

ب–الإرهاب الدولي : تعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي انتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع و أكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان ، و ما تلاها أيضا من أحداث في أوروبا كتفجيرات مدريد 11 مارس 2004، و تفجيرات لندن 07 جويلية 2005، وباريس 12 جانفي 2015 .[111]

[109]- عمار جفال، "العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية: حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص192.

[110]- عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص 135.

[111]- عبد الرفيق كشوط، "مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص286.

وقبل التطرق لظاهرة الإرهاب في حوض المتوسط يجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإرهاب حظي بقدر كبير من التعريفات، ومع ذلك لم يتحقق حتى الآن إجماع على أي تعريف فكل يعرفه حسب بيئته و مرجعياته، فمعظم التعريفات اللغوية المتعلقة به مشتقة من الرعب و الترويع و الذعر و الخوف الشديدين، ومن أهم التعريفات المقدمة له تعريف ليفا سور " Levasseur : " بأنه الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد تحقيق هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين .[112]

كما يعرف بأنه عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية ، فهو يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسي العالمي هدف في حد ذاته.[113]

ويقصد به أيضا " الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى، أو مجموعة سياسية أخرى، و تتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة والمتمثلة في القتل والاغتيالات السياسية و الخطف و استخدام المفرقعات و الطرق المماثلة، بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية".[114]

إن تعدد هذه التعريفات، يؤكد ما سبق وأن ذكرناه آنفا، وهو أنه من الصعب إيجاد تعريف جامع محدد مانع لمفهوم الإرهاب، كما أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم عديدة أهمها التطرف والعنف .[115]

و منه عند دراسة هذه الظاهرة في منطقة حوض المتوسط نجد هذا الأخير من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فعن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن

---

[112]- معمر سليم، "البعد الأمني في العلاقات الأورو–مغاربية: فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في الدراسات الأورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2012، ص 63.

[113]- السيد أمين شلبي، "الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات"، السياسة الدولية 162، أكتوبر2005، ص ص 126–128.

[114]- جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"، مذكرة ماجستير تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2011، ص74.

[115]- جويدة حمزاوي، المرجع نفسه، ص 75.

تعزيز وتكريس آفاق التعاون و التفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين الدول المتوسط، باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الروابط الدينية و التاريخية و الحضارية و الجوارية.[116]

فنجد الإتحاد الأوروبي قد صنف ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإن كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الإتحاد السوفياتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحض بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية .[117]

وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق و من المغرب ، كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب .[118]

و هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية و اجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، ما أدى إلى تداخل هذه الأسباب مع الأسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية...)، باللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني .[119]

---

[116]- معمر سليم، مرجع سابق، ص 65.

[117]- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 130.

[118]- عبد الجبار شعيبي، "نحو تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص 241.

[119] - Doron Zimmermen, The transformation of terrorism impaa scalability and the dynamic reprocal threat perception, Zurcher heritage." http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf.

إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، مدريد.. الخ .[120]

ج-الجريمة المنظمة:

إن مجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي باقتحامها ميادين جديدة و ذلك عن طريق اكتسابها تقنيات متطورة، و كذا انتقالها من التسلسل العصري التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم.[121]

نقصد بالجريمة بوجه عام، كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية" .[122]

اهتم مجموعة من العلماء بتعريف الجريمة فاختلفت التعاريف باختلاف تخصص العلماء، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة تعارضا لسلوك الفرد مع سلوك الجماعة، و من ثم المجرم هو كل من يرتكب فعل مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، في حين يعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة في التعدي أو الخروج عن السلوك الجماعي، ومن هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائد في المجتمع فيسبب ردة فعل اجتماعية، أما علماء الدين فيرون في الجريمة خروجا عن طاعة الله و رسوله و عدم الالتزام بأوامره و نواهيه.[123]

---

[120]- جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 78.

[121] - Gilles Favaral Garrigues, la criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer ?. l'économie politique, No15, 2002,p09

[122]- عبد الجبار شعيبي، مرجع سابق، ص 245.

[123]- معمر سليم، مرجع سابق، ص 69.

جاء في تعريف شامل و واسع صدر عن الأنتربول عام 1988 ، أن منظمات الجريمة المنظمة هي " كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي، لا تعترف بالحدود الوطنية، و هدفها الأول و الأساسي هو تحقيق الربح و الفائدة".[124]

و إذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساسا على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع: منها الجريمة العادية مثل السرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير الشرعية (الجريمة السياسية هي الجرائم التي تخل بتنظيم و سير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين)، الجريمة العسكرية (هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين و أفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري و قوانينه)، و الجريمة الإرهابية (ظهرت في نهاية القرن العشرين و أصبحت تكتسي طابعا دوليا معقدا)، و هناك نوع أخر من الجرائم، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود المتاجرة بالأسلحة والمخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين..)، و لعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها وبكفاءة و انسجام كبيرين، و أكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة و نفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم.[125]

كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، و الوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتتالية و الموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة و التنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات و الأشخاص، والأسلحة أو المواد الخطيرة، و تشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية [126].

2- البنود الأمنية في الاتفاقات الأورومتوسطية

[124] -- Gilles Favaral Garrigues, op.cit, p11.70

[125]- مراد مقعاش، " التهديدات الأمنية في المتوسط و أثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري " أنظرا الرابط الالكتروني:https://democraticac.de/?p=42040

[126]- مراد مقعاش، المرجع نفسه.

كانت الأجواء في الشرق الأوسط متسمة بتفاؤل كبير بفعل التقدم في مسارات عملية السلام بين العرب وإسرائيل في بداية تسعينيات القرن الماضي. وبحلول عام 1994، كانت إسرائيل قد وقعت اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، وكذلك اتفاق وادي عربة مع الأردن. وبدأت أطروحات جديدة في الظهور على السطح لدمج المنطقة في تعاون يجمع بين دول إقليم البحر المتوسط لاستغلال التقارب اللوجيستي، والميراث الحضاري، والواقع السياسي المبشر من أجل تأسيس تحالف أوروبي– عربي يرحب أيضا بإسرائيل وتركيا، ويجمع فرقاء القرن العشرين الأشهر في اتفاقية تعاون يقدمون من خلالها للعالم مثلا يحتذى ويحترم.

إلا أن تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتوترات على الجبهة اللبنانية، والاعتداءات الإسرائيلية السافرة على أراضي الجوار العربي لم تمهل هذه المشروعات المأمولة سوى بضع سنوات قصار؛ عادت بها المنطقة إلى المربع صفر دون تحقيق تعاون مثمر، أو حقيقي بين أي من أطراف النزاع الدامي .

ويظل إعلان برشلونة في 1994، ثم إطلاق عملية برشلونة في نوفمبر 1995 حجر الزاوية المرجعي الذي يعود إليه الأطراف المشاطئة للمتوسط، إن هم رغبوا في التعاون، وتنسيق الجهود مع بعضهم بعضا. وتضمن الإعلان الذي وقعته حكومات الدول المتوسطية تحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف:

سياسية أمنية، واقتصادية مالية، وأخيرا أهداف اجتماعية – ثقافية – إنسانية. ويجمع المحللون على أن الأولوية كانت – على مدى العقدين المنصرمين – لتنفيذ بنود المجموعة الثانية، من خلال حزمة من الاتفاقات والشراكات الاقتصادية والمالية، يليها نجاحات محدودة على مستوى المجموعة الثالثة، والتي قامت على مشروعات ثقافية .[127]

ويتفق معظمهم أيضا على أن هذه الاتفاقات والتفاهمات الاقتصادية والمالية اتسمت باستغلال أوروبي أو على الأقل. قدمت لأوروبا منافع أكبر، مقارنة بما قدمته للجنوب والشرق دون أن تحقق أي خطوات حقيقية على مسار التنمية المأمول. أما المجموعة الأولى من الأهداف – في الترتيب وليس التطبيق. فلم يحقق بشأنها أي نجاح يذكر، بل كثيرا ما تسبب طرح موضوعاتها وتفاصيلها في إنهاء اجتماعات، أو نشوب توترات دبلوماسية كبرى بين الدول الموقعة.

[127]- مراد مقعاش، " التهديدات الأمنية في المتوسط و أثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري " أنظرا الرابط الالكتروني:https://democraticac.de/?p=42040

وبالنظر إلى تفاصيل المجموعة الأولى التي قامت على سبل ترسيخ التعاون السياسي والأمني بين دول المتوسط، نجد أن نص الإعلان يذكر ما يأتي:"إن الموقعين على الإعلان سيعملون على تدعيم التعاون بين بعضهم بعضا من أجل منع ومكافحة الإرهاب؛ تحديدا من خلال المصادقة والتنفيذ الفعلي للاتفاقات وآليات العمل الدولية التي وقعت عليها الدول الأعضاء مسبقا، وكذلك من خلال اتخاذ إجراءات جديدة يتفق عليها الدول الأعضاء من أجل محاربة الإرهاب بصورة أكثر فاعلية".

ومن الملاحظ هنا أن الإرهاب قد ذكر كبند واحد أخير ضمن بنود عدة فيما يخص الشراكة السياسية والأمنية؛ حيث سبقته مواد تتعلق بتحقيق الديمقراطية، والتعددية السياسية، والالتزام بمعايير واتفاقات حقوق الإنسان، والحد من الممارسات العنصرية والتمييز ضد الأقليات، وإتباع المعايير العالمية فيما يخص النظام القضائي والعدلي، والالتزام بمبادئ ومواد القانون الدولي فيما يخص النزاعات بين الدول الأعضاء، وكذلك الحد من التسلح، خاصة الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية.

كما أن الإعلان لم يطرح مبادرة خاصة بالمتوسط المكافحة الإرهاب، وإنما أكد ضرورة تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية السابقة واللاحقة، والعمل في إطارها على تنسيق الجهود، ومحاصرة الإرهاب، وهو ترتيب غير مفاجئ، ويتسق بشكل عام مع المنظور العالمي لقضية الإرهاب قبل أحداث سبتمبر 2001، والتي كثيرا ما رأت أن الحركات العنيفة المسلحة –خاصة الإسلامية – هي نتاج نزاعات داخلية في الدول العربية والإسلامية، وليست خطرا عالميا، أو إقليميا، يتطلب حراكا إقليميا أو دوليا لمكافحته.[128]

لكن الملاحظ في الإعلان أنه عاد ليذكر خطر الإرهاب في مناقشة المجموعة الثالثة من الأهداف – الاجتماعية الثقافية– حيث ألحق الإرهاب بالحديث عن الهجرة غير الشرعية من الجنوب باتجاه الشمال. ونص الإعلان على أن الاتجار في البشر، والمخدرات، والجريمة المنظمة، وكذلك الإرهاب هي من أهم النتائج المترتبة على عدم تعاون الجنوب مع الشمال في الحد من الهجرة غير الشرعية.

أي أن صياغة الإعلان قد أولت اهتماما أكبر للإرهاب، بحسبانه خطرا محتملا مرتبطا بتدفق الهجرة غير الشرعية، يفوق الاهتمام بكونه مجالا للتنسيق السياسي والأمني. فتصبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية

[128]- أماني صلاح الدين سليمان، "هل تؤدي مكافحة الإرهاب إلى دعم التعاون الأمني الأورومتوسطي ؟"، أنظر الرابط الالكتروني:http://www.siyassa.org.eg/News/5203.aspx

بمنزلة الحالة الوحيدة التي تستوجب التعاون بين الشمال والجنوب في جمع المعلومات وتبادلها، والتنسيق بين الأجهزة الأمنية على شواطئ المتوسط.

إذن، فالإرهاب الذي كانت دول الجنوب تعانيه بالفعل وقت صياغة الإعلان في منتصف التسعينيات – هو شأن داخلي يخص تلك الدول وحدها، ولا يرقى هذا الخطر لتهديد أوروبا إلا من خلال المهاجرين الذين قد يأتون إلى شواطئها محملين بأفكار هدامة أو خطط عنيفة. وفي كلتا الحالتين، يقع العبء الأكبر على دول الجنوب في مكافحة الإرهابيين، سواء أكانوا فاعلين على أراضيها، أم كمهاجرين محتملين نحو الشمال.

وبعد مرور عشر سنوات، أعادت الدول المتوسطية بقيادة فرنسية – مصرية إطلاق مبادرة التعاون الأورو متوسطي تحت عنوان "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" في ظل استفحال خطر الإرهاب، وتداعيات أحداث سبتمبر، واحتلال العراق، والتطورات الدامية في الأراضي الفلسطينية. وشهدت قمة باريس في يوليو 2008 تبني المبادرة لتوجه براجماتي شامل أقر صعوبة بل واستحالة القيام بمشروعات متعددة الأطراف، أو صياغة مجموعة من الأهداف الجماعية التي ترضي الفرقاء المتوسطيين".[129]

وقرر المجتمعون أن يكون التعاون الأورومتوسطي تعاونا نوعيا يعتمد على صياغة مشروعات محدودة مرحلية في أمور مثل الطاقة المتجددة، والتنسيق اللوجيستي، والتعليم الإلكتروني وغيرها. أما فيما يخص التعاون السياسي والأمني، فقد أدرك المجتمعون أن مناخ الأمل الذي ساد التسعينيات لم يعد مطروحا، فقرر المجتمعون تأكيد مبادئ عامة مثل حق تقرير المصير، والاحترام المتبادل بين شعوب المتوسط.

وحدد الإطلاق الجديد للمبادرة ستة نطاقات تعاون رئيسية، هي: تنمية المشروعات والأعمال، والمواصلات والتنمية الحضرية، والطاقة، وقضايا المياه والبيئة، والتعليم العالي والبحث العلمي ، وأخيرا التعاون الاجتماعي والمدني. ولم تشر البيانات التأسيسية، ولا نطاقات المشروعات الرئيسة الموضوع الإرهاب من قريب أو من بعيد. وظل موضوع الهجرة غير الشرعية هاجسا شماليا، وعجزا جنوبيا يؤدي لتبادل الاتهامات دون حل أو معالجة.[130]

[129]- أماني صلاح الدين سليمان، المرجع نفسه.

[130]- مراد مقعاش، مرجع سابق.

ويرى المهتمون بتاريخ المبادرة وتطورها أن التوتر المصاحب لتصاعد اتهامات الإسلاموفوبيا الأوروبية، والنظرة الشمالية الدونية إلى شعوب شرق وجنوب المتوسط، ذات الأغلبية المسلمة، جعلا موضوع الإرهاب أمرا حساسا يمكن تفسيره بأنه يحمل اتهامات لدول الجنوب، وهو ما أدى إلى تجنب الخوض فيه، والاكتفاء بتأكيد مبدأ عام، هو ضرورة تبادل المعلومات، والتنسيق الأمني بين الشمال والجنوب بما يضمن حماية وأمن الإقليم وسكانه.

كما أن تعريف الإرهاب، في ظل التوترات العربية – الإسرائيلية، والخلط بين محددات ما هو إرهاب، أو مقاومة مشروعة ضد محتل، قد جعل من قضية تعريف العنف السياسي بشكل عام أمرا غير ممكن بين الأطراف المتوسطية التي كانت ولا تزال تبحث عن نقاط اتفاق، لا اختلاف عواصف الربيع العربي وأثرها على شمال المتوسط.

جاءت التطورات المتلاحقة في شمال إفريقيا جنوب المتوسط في كل من مصر، وليبيا، وتونس، منذ عام 2011، وكذلك في شرق المتوسط، تحديدا في سوريا، لتلقي بظلال جديدة، ومسئوليات أكبر على الشركاء الشماليين. وبعيدا عن المجالات الاقتصادية، تأتي الأشباح الرئيسية التي تسيطر على نظرة الشمال إلى الجنوب لتلقي بظلها الخانق على شواطئ المتوسط، متمثلة في الهجرة، وتهريب الأسلحة، والمخدرات، والانفلات الأمني، وكذلك الإرهاب"[131].

فزوارق المهاجرين التي تتدفق من تونس وليبيا باتجاه الموانئ الأوروبية وأشهرها ميناء لامبيدوزا الايطالي الأقرب إلى الساحل الأفريقي – تطرح سؤالا صعبا حول مسئولية أوروبا الإنسانية في استيعاب المهاجرين الذين أصبحوا في حكم اللاجئين المحتاجين إلى جهود الإغاثة، والخوف من تسلل العناصر الإرهابية بين صفوف هؤلاء. وجدير بالذكر أن تحلل بنية الأنظمة الأمنية بالجنوب قد سبب استحالة في تبادل المعلومات بشأن العناصر الخطرة. كما أن طبيعة حالة اللجوء، والالتزام الإنساني المتوقع من الدول الأوروبية تجاه من تضرروا بفعل المد "الديمقراطي" الذي بشرت به أوروبا، ووضعته على رأس أولوياتها

[131]- عبد السلام رزاق، "الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية". أنظر الرابط الالكتروني:
https : / / bit . ly / 2GUi00S

في التعاون مع جيرانها، قد جعلت أي تصرف من شأنه محاولة التثبت من شخصية، أو اتجاهات المهاجرين / اللاجئين أمرا مستحيلا عمليا بالإضافة إلى كونه غير لائق إنسانيا.[132]

وليست أوروبا وحدها من تشكو من تسلل المتطرفين ضمن موجات اللجوء، فقد تكررت هذه الشكوى على ألسنة مسئولين في الأردن وغيره من الدول التي تستضيف المتضررين من الصراع الدامي في سوريا. إلا أن تنظيم الدولة، على وجه الخصوص، قد أتى بظاهرة جديدة، ألا وهي تدفق المقاتلين الأجانب في موجة من التنقل العكسي من أوروبا والغرب بشكل عام للانضمام إلى صفوف "داعش" في سوريا، والعراق، وليبيا. وتواترت الأنباء عن عناصر شديدة الخطورة استغلت معابر متوسطية للانتقال إلى تنظيم الدولة، ومن أشهر هؤلاء حياة بومدين، الفرنسية، جزائرية الأصل، والتي شاركت في هجمات يناير الدامية في العاصمة الفرنسية، ثم انتقلت عبر تركيا لتلتحق بالتنظيم. وأعلنت بريطانيا أن ثلاثا من الفتيات القصر البريطانيات قد غادرن أراضيها من أجل الانضمام إلى التنظيم عبر المسار

نفسه.

تأتي المفارقة هنا متمثلة في شكوى دول الشرق والجنوب هذه المرة من أن أوروبا لا تبذل مجهودا كافيا للتحقق من المسارات التي يتخذها مواطنوها، وتتركهم دون محاسبة أو منع لينضموا إلى التنظيم الذي أصبح خطرا واقعا على الجنوب، وتهديدا حقيقيا ضد الشمال. وتقدم عشرات المراكز البحثية والتقارير المخابراتية المهتمة بالموضوع إحصاءات وتقارير تفيد بأن أعداد الأجانب المنضمين إلى التنظيم في تزايد مستمر.

ثانيا – التعاون الاقتصادي : يشكل المجال الاقتصادي المحور الأساسي للشراكة الأورومتوسطية، والتي تسعى من خلالها دول حوض المتوسط إلى تحقيق تكامل اقتصادي مع دول الإتحاد الأوروبي .

وقد جاء محتوى اتفاقيات التعاون أوسع نطاقا من الاتفاقيات السابقة، وذلك لأنها شملت تقديم معونات للدول المغاربية، وكذلك احتوت على أوجه تعاون أخرى بالإضافة إلى التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها اسم اتفاقيات التعاون. هذه الاتفاقيات جاءت لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول المغاربية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي،

[132]- المرجع نفسه.

والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات في مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي وفي مجال التجارة والملاحظ على هذه الاتفاقيات الثلاث كونها متماثلة من حيث صيغتها، وانحصرت بعض الاختلافات أساس من دولة لأخرى في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية. لقد شمل القسم الأول من الاتفاقية مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني مجالات التعاون التجاري، وحدد التفضيلات التي يمنحها كل الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي قدم التسهيلات التالية :[133]

– الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته المنتجات الصناعية بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80% عند انطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كلية بعد السنة الأولى للاتفاقية. – إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ماعدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات، وهذه السلع محددة في الملحق الثاني المعاهدة روما. وتختلف من بلد لآخر.

–تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويا، وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية. وقد نصت الاتفاقية على إنشاء مجلسا للتعاون يشرف على تنفيذ الاتفاقيات متكون من أعضاء ينتمون للطرفين المتعاقدين، يقوم هذا المجلس بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية، فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988 عندما بدأت الجماعة الأوروبية تطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام[134]، زيادة على بروتوكول أخر يحدد المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني و المالي، و قواعد مشاريع المعونة الفنية و شروط القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار، ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات و تحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار و التي ينتهي آخرها في عام 1996.

[133]- بشارة خضر، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، دراسات دولية، العدد 57، ديسمبر 1995، ص 486.

[134] - Fatiha Talahit, l'espace monétaire et financier de la méditerranée occidentale, in: colloque international sur : l'espace économique et financier de la méditerranée occidentale : enjeux et perspective. Béjaia 25-26 juin 2000. P452.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من جانب الدول المغاربية للاتحاد الأوربي فقد اقتصرت على التزام هذه البلدان المغاربية) بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، وتلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من الجات. كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 06 من الاتفاقية الجات بشأن مقاومة الإغراق. ويلاحظ أن منتوجات الدول المغاربية، خاصة تونس والمغرب كانت أغلبيتها زراعية ونسيجية تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة يحدد الاتحاد الأوروبي كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع مثل النبيذ وزيت الزيتون، وهو ما تأثرت به تونس خاصة. وقد استطاعت كل من تونس والمغرب تحسين شروط الكميات والمواسم أثناء عمليات التفاوض السنوية المتتالية حول حصص السلع الزراعية. غير أن انضمام دول جنوب أوروبا ذات الإنتاج الزراعية الهام إلى الإتحاد الأوربي، وحصولها على حرية النفاذ إلى سوقه، ساهم في إضعاف المزايا والتفضيلات التي كانت في صالح الدول المغاربية. وقد أقر مجلس الاتحاد الأوربي في 1987/09/28 بروتوكولات جديدة ألحقت بالاتفاقيات المتوسطية[135]، يتم بموجبها إزالة ما تبقى من رسوم على السلع الزراعية التي تهم وتخصص في إنتاجها كل من اسبانيا والبرتغال، وذلك بالتوازي مع ما منح للدول المغاربية، وهو الأمر الذي أحدث ضررا على مستوى صادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية (خاصة الحمضيات، وزيت الزيتون) .[136]

إذا كان الهدف المحدد لهذه الاتفاقيات التعاونية مع المجموعة الأوربية هو الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية، فقد اتخذت صيغة التعاون في مجالات مختلفة على عكس الاتفاقيات السابقة لسنوات الستينيات والسبعينيات والتي كانت تقتصر على الجانب التجاري .هذه المجالات المختلفة للاتفاقيات تخص على التحديد الجانب المالي والتجاري والتقني. الجانب المالي يحدد المساعدات المالية سواء من ميزانية المجموعة الأوربية، أو الموافقة على قروض من البنك الأوروبي للاستثمار. بينما الجانب التجاري فيحدد كيفيات التحرر التجاري للسلع ويحدد نوعيتها وطبيعتهاء وكيفيات التعامل لدخولها وخروجها من وإلى الأسواق، وقد أعطيت في هذا الجانب معاملة خاصة للمنتجات الزراعية. أما الجانب

[135]- بشارة خضر، مرجع سابق، ص 49.

[136]- شفيق الأخرس وأخرون، "الشراكة العربية الأوروبية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وجمعية العلوم الاقتصادية السورية وغرفة التجارة بدمشق، 27 – 28 أكتوبر 2000، ص 40.

التقني فأهتم بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة مشروعات للتعاون الفني الصناعي، وذلك في أعمال التنقيب ومجالات الصناعة التمويلية والتعدين.[137]

1- المساعدات المالية :

أربعة بروتوكولات كمساعدات مالية للدول المغاربية، على غرار دول من المشرق العربي، ابتدأت عما 1976 مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقيات وينتهي الرابع منها عام 1996، ومدة كل واحد منها خمس سنوات، تكون في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار باعتباره هيأة مالية للمجموعة الأوربية، أو من ميزانية المجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية محددة وفقا لظروف كل حالة على حدة. وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية: – مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية.

–نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.

–نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكون. 2- التبادل التجاري

حتى عام 1977، كان قد تم إبرام العديد من الاتفاقيات المفتوحة للتعاون التجاري بين المجموعة الأوربية والدول المغاربية، وقد نصت تلك الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية من الدول المغاربية المشاركة إلى السوق الأوروبية، كما تضمنت امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية، وذلك دون أن تلزم السوق شركاءها التجاريين بمبدأ المعاملة بالمثل أسوة ببقية الدول النامية، ومع ذلك فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظرا لوجود مصالح متضاربة مع دول السوق الأوربية في مجالات الصادرات الزراعية و الصناعية، وخاصة بعد انضمام اليونان و إسبانيا و البرتغال إلى عضوية السوق، الأمر الذي أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول المغاربية في صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية، التي تعتبر في الوقت نفسه سلعا تصديرية رئيسية لكل من إسبانيا والبرتغالي واليونان[138].

[137]- سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار.. إلى الشراكة.(لبنان: دار الفكر، 2000)، ص 183.

[138] -Bertrand BELLON, Ridha GOUIRA, investissement directs et avantages, construit, Monde arabe Maghreb Machrek N° hors série, p53.

في عام 1987 تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت من خلالها دول السوق الأوربية إلى الدول المغاربية المحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولا إلى إلغائها بالكامل لاحقا، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية للسوق الأوربية[139].

تنقسم المبادلات الاقتصادية بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي المركزية إلى قسمين أساسيين، الأول خاصة بالمبادلات في مجال الطاقة، والثاني خاص بالمبادلات في مجال التجارة. تمتلك دول المغرب العربي ثروات هامة من النفط والغاز بالنسبة للجزائر، والفوسفات بالنسبة للمغرب وتونس، إلا أن أزمة البترول خلال عام 1980 أدت بالدول الأوروبية إلى انتهاج سياسة طاقوية تمكنها من الحصول على هذه المواد مقابل تسهيلات مالية واقتصادية. فالواردات الفرنسية من النفط والغاز الجزائري بلغت 95%، وبلغت بالنسبة لإيطاليا 87%، ولإسبانيا 51%عام 1982. أما الفوسفات، فتعد إسبانيا أكبر مستورد له بحيث بلغت النسب التالية خلال عام 1982، 90% من المغرب، 51 % من تونس، بينما تستورد إيطاليا 49% من الفوسفات المغربي. أما المبادلات في مجال التجارة، فقد شهدت انتعاشا ملحوظا في الواردات والصادرات للألبسة، حيث تستورد دول المغرب العربي 34% من صادرات الأوربية[140]، كما تشمل المبادلات التجارية تصدير السمك من المغرب إلى إسبانيا وإيطاليا، وكذا الصادرات في الخضر والفواكه من المغرب نحو فرنسا 20% من مجموع الصادرات المغربية، زيادة على تصدير منتجات صناعية أخرى بنسب ضئيلة من الدول المغاربية إلى السوق الأوروبية. وفي المقابل تعتمد الدول المغربية اعتمادا شديدا ومفرطا على الإتحاد الأوروبي في وارداتها التجارية، حيث بلغت خلال الفترة (1991-1995) نسبة 22% في المتوسط من مجموع صادرات الإتحاد الأوروبي موجهة لأسواق الدول المغاربية، وبذلك فالاتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول بين الشركاء التجاريين للدول المغاربية.[141]

3- الاستثمار الأجنبي المباشر :

[139]- محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط... من برشلونة إلى سياسة الجوار"، مجلة العلوم السياسية، العدد115، 2006، ص 123.

[140] - Bertrand BELLON, Ridha GOUIRA, op.cit, p56."

[141]- بشارة خضر، مرجع سابق، ص52.

من بين الآمال والتطلعات المنطقية لدول المغرب العربي المركزية هو ارتفاع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة من خلال اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوربي، والاندماج معه في سياسة انفتاح الاقتصاد العالمي. ولكن الواقع العملي غير ذلك، فالدول المغاربية لا تلفت انتباه الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار مثلما هو مهتم باستثمار رؤوس الأموال في مناطق أخرى يعتبرها أكثر ضمانا وربحا. إن الاتحاد الأوربي لم يساهم بقدر تطلعات دول المغرب العربي، وكانت حصته من رأس المال المستثمر بهذه الدول ضعيفة جدا بالمقارنة ما تم استثماره في مناطق أخرى من آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية ، تبريرات الاتحاد الأوربي لانخفاض معدلات تدفق الاستثمارات في الدول المغاربية كثيرة، منها: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، عدم التأكد الاقتصادي للمردودية، عدم توافر المنشآت المدعمة للاستثمار مثل النقل والاتصالات، تصدع الأسواق ، عدم وجود يد عاملة مؤهلة بحجم هذه الاستثمارات، التشريعات القانونية غير الملائمة، الممارسات الإدارية المعرقلة مثل الرشوة والبيروقراطية...إلخ. كل هذه العناصر من شأنها أن تحجم من إقبال المستثمرين، وتقلل من محاولة خلق مؤسسات وشركات اقتصادية.[142]

إن الأرقام المسجلة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأوربية داخل بلدان المغرب العربي لا تعبر بصدق عن نية الأوروبيين في إحداث تعاون شامل وفعال. كذلك يجب أن نشير إلى ملاحظة هامة وهي، وبالرغم من محدودية الاستثمار، إلا أن ما وجد فهو موجه بالخصوص إلى المحروقات وكل ما تعلق بالإنتاج الموجه للتصدير في إطار التبادل التجاري. لو أعطينا مقارنة بسيطة بين الدول المغاربية المركزية مجتمعة (تونس، الجزائر، المغرب) وبين تركيا لوحدها من حيث الاستثمارات الموجهة من الاتحاد الأوروبي لوجدنا المفارقات التالية:

– خلال سنة 1992، استفادت الدول المغاربية المركزية في مجموعها بقيمة 32 مليون أورو كاستثمارات، وبالمقابل استفادت تركيا بقيمة 367 مليون أورو .[143]

[142] -Remly Leveau, le partenariat euro-méditerranéen: la dynamique de l'intégration régional. Paris : la documentation francaise, 20002), p74.

[143]- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 193.

– خلال سنة 1993، استفادت الدول المغاربية المركزية في مجموعها بقيمة 157 مليون أورو كاستثمارات، وبالمقابل استفادت تركيا بقيمة 279 مليون أورو.

– خلال سنة 1994، استفادت الدول المغاربية المركزية في مجموعها بقيمة 264 مليون أورو كاستثمارات، وبالمقابل استفادت تركيا بقيمة 389 مليون أورو. وعموما، يتضح من العلاقات بين المجموعة الأوربية (الاتحاد الأوربي) والدول المغاربية المركزية (تونس، الجزائر، المغرب)، أن هناك تفضيلات حصلت عليها الدول المغاربية من خلال اتفاقيات التعاون للعقدين السابقين إلا أنها لم تحقق تعزيز التنمية في هذه الدول كما كان مرجوا. فالمعونات المالية كانت محددة ، والتوسع الذي حدث في صادرات الدول المغاربية تم على حساب الصادرات إلى خارج الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل هذه الدول يشتد اعتمادها على السوق الأوروبية بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، ورغم ذلك فإن التقلبات في مسار تجارة الدول المغاربية تأثر بدرجة أكبر بعوامل

خارجية خاصة النفط وعواقب حرب الخليج وتغيرات السياسات الاقتصادية نتيجة برامج التكييف الهيكلي التي اتبعتها بلدان المغرب العربي، وكذلك التغيرات في تكوين المجموعة الأوروبية وتوجهاتها في سياساتها المتوسطية. وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم معايير فاعلية الاتفاقيات فالقدرة في اجتذابه نحو الدول المغاربية كانت ضعيفة جدا، خاصة وأن القطاعات التي تركزت فيها صادرات الدول المغاربية لم تكن جاذبة لذلك الاستثمار.[144]

4– الجانب الاقتصادي والمالي :

تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطة، ووسيلة فعالة لمكافحة اختلال التوازن واللاإستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر المتوسط، والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية .فالفوارق سجلت نسبة عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية، ولا يمكن إحداث شراكة اقتصادية إن لم يتم التقليل من نسب هذه الفوارق .[145]

[144]- محمد مطاوع، مرجع سابق، ص127.

[145]- سمير صارم، مرجع سابق، ص 191.

لقد سجل الدخل المتوسط للفرد فارقا كبيرا الثمانينات بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوربي حيث وصل واحد إلى اثنا عشر وسينتقل حسب الدراسات الإستشرافية في هذا الميدان إلى واحد إلى عشرين خلال عام 2010. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال عام 1996 قيمة 6744 بليون أورو، أي ما يعادل 50 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، وسينتقل إلى أكثر من 80 مرة خلال عام 2010 وهذا إن لم تتخذ إجراءات لتدعيم التطور الاقتصادي للدول المتوسطية التي وصل عدد سكانها 220 مليون نسمة خلال 1995 وسينتقل إلى 300 مليون نسمة خلال 2010 [146]. لهذا تهدف المشاركة في مجال الاقتصاد والمال إلى تعزيز التعاون بغرض تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين، ويقوم التعاون في هذا المجال على ثلاث دعائم أساسية هي: إنشاء منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010، وتعاون اقتصادي، وتعاون مالى. هذه الدعائم هي الأهداف الأساسية لهذا التعاون :

5- إنشاء منطقة للتجارة الحرة :

تحدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية. فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دول متوسطية على حدى، هذا التحرير اللمبادلات التجارية يتحقق ويكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها اتفاقية مراكش (المنظمة العالمية للتجارة)، وخلال فترة زمنية أقصاها اثنا عشر سنة ابتداءا من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة. ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية. بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا وتخضع للمعاملة التفضيلية. وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية الدخول في حوار شامل بينها، بغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها، وهذا بهدف تطوير التجارة بين الإقليم للدول المتوسطية الجنوبية، والتي لا تتمثل حاليا إلا نسبة 5% من تجارتهاء الخارجية، أي بمعنى آخر فإن التجارة البينية للدول المتوسطية هي ضعيفة جدا ويجب ترقيتها في إطار تعاون شامل"[147].

6- التعاون الاقتصادي :

---

[146] - Fatiha Talahit, op.cit, p456.

[147]- شفيق الأخرس، مرجع سابق، ص 43.

وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية متواصلة ومتوازنة، واستمرار الحوار بين الطرفين حول مشكلة الديون بالنسبة للدول المتوسطية في المنابر المعنية بها، ويهدف هذا التعاون الاقتصادي إلى تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة التوظيف، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة، وإتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، وتعديل مع التحديث للهياكل الاقتصادية، وتشجيع مع التطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا. هذه هي أهم الأهداف التي يتوخى الطرفان المشاركان تحقيقها، وقد حددت مجالات عدة للعمل بهذا الشأن والوصول إلى الأهداف المتوخاة، نذكر منها:[148]

– التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبني على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار وإزالة كل العوائق التي تعترضه، بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

–تشجيع منشآت الأعمال من الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

– التأكد على التعاون الإقليمي على أساس اختياري، بهدف تنمية التجارة بين الطرفين الشركاء، وبالتالي المساهمة الجادة في تطوير بناء منطقة التجارة الحرة

– تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية والعمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلة.

[148]- كمال محمد مصطفى ونهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 178.

– الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية – المتوسطية، وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على إيجاد الإطار المناسب لتسيير استثمارات شركات الطاقة و نشاطاتها.

– التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.[149]

– التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع برنامجا وفقا للأولويات في هذا الشأن.

–تعزيز طاقات البحث والتطوير، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– زيادة على تعزيز وتشجيع كل ما هو مؤهل للنهوض باقتصاديات البلدان المشاركة مثل: الاعتراف بدور المرأة في التنمية المحافظة على الثروة السمكية وتطويرها، المحافظة على الثروة المائية وتنميتها، تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، تعزيز التخطيط الإقليمي، العمل على تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل المعلومات..إلخ.[150]

7– التعاون المالي :

تكمن أهمية التعاون المالي في أنه المسئول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة، ولهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الكبير، وإيجاد الآليات الناجحة في تعاون مالي يخدم الأطراف المشاركة، ويعود بالفائدة على الجانبين.

إن كل ما حدد من تعاون اقتصادي، وحتى السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا الأهدافه ما لم يرافق بمعونات مالية تقدمها، دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية في إطار

[149]- الشادلي لعياري، الوطن العربي ومستويات التكامل البديلة: آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط الخيار الأوروبي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 98.

[150]- المرجع نفسه، ص 99.

اتفاقيات الشراكة الاتحاد الأوروبي وضع تحت تصرف الدول المتوسطية في إطار التعاون المالي للفترة1999 – 1995 ما قيمته 4685 مليون إيكو هبة لها، زيادة على المبالغ المقدمة في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار. وقد وصل المبلغ الكلي سواء في شكل هبات أو شكل قروض إلى مليارين إيكو، وهذا يمثل زيادة بنسبة 50% مقارنة بالفترة الخماسية السابقة.[151]

أعطيت أكثر من 70% من المبلغ الممنوح في شكل هبات، أي ما يعادل 3475 مليون إيكو للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا (MEDA) الذي يعتبر وسيلة للتحول الاقتصادي للدول المتوسطية. مقارنة بالمساعدات المالية السابقة في إطار البروتوكولات الأربع والتي تحدد قيما ثابتة. فإن المساعدات المالية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة، أو ما يسمى بالشراكة لا تكون ثابتة، والاستفادة الأكثر تكون للدولة التي حققت نجاحا أكبر في عملية تحولها الاقتصادي.

إن برنامج المساعدات يتجدد كل خمس سنوات، وكل برنامج يوجه لتمويل عمليات محددة. فالبرنامج الأول ميدا (MEDA) أخصص لتمويل أربع أنواع من العمليات هي: التصحيح الهيكلي الاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14%، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص بنسبة % 27، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45% وأخيرا المشاريع الإقليمية بنسبة 14% يشير إعلان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة في كل جوانبها، وضرورة زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية ، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية، ويجري حوار حول السياسات الاقتصادية ووسائل تحقيق الفائدة المثلى للتعاون المالي من أجل ضمان سلامة الإدارة الاقتصادية.[152]

ثالثا– التعاون في المجال السياسي : جاءت العلاقات الأورو–مغاربية في هذا الإطار مركزة على العديد من النقاط التي تهم جميع الدول المشاركة، حيث تتمثل هذه النقاط في الديمقراطية وحقوق الإنسان، التسوية السلمية للنزاعات والصراعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة والحد من التسلح.

[151]- الشادلي لعياري ، مرجع سابق، ص ص 105–109.

[152]- شفيق الأخرس وآخرون، مرجع سابق، ص 189.

1- **تعزيز الديمقراطية ومسألة حقوق الإنسان:** بمقتضى البيان النهائي لندوة برشلونة تعهدت الدول الثالثية المتوسطية باتخاذ مجموعة من التدابير العملية، قصد دعم الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي، والمتعلقة أساسا ب[153] :

* احترام المواثيق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وفقا لما جاء في البند الأول .

* الاعتراف بحق الدول المشاركة بتطوير دولة القانون والديمقراطية من خلال تحديث الأجهزة الاقتصادية والسياسية والعدالة وفقا للبند الثاني.

* و تفعيل ممارسة حقوق الإنسان دونما تمييز وفقا للبند الثالث.

* تشجيع تبادل المعلومات حول المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة.

* احترام التنوع والتعدد ومكافحة التعصب والعنصرية وفقا لما جاء في البند الخامس.

* احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا للبند الثامن.

* و احترام سيادة الدول المشاركة وفقا للبند التاسع.

2- التسوية السلمية للنزاعات والصراعات : يعد حل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية من بين أهم الالتزامات السياسية الموقعة على بيان برشلونة، حيث نص البيان في البند العاشر على "تسوية الشركاء لخلافاتهم بالوسائل السلمية، لا سيما بؤر التوتر في نطاق البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط، النزاع التركي – اليوناني حول بحر إيجة وجزيرة قبرص، قضية الصحراء الغربية والتوتر بين الجزائر والمغرب"، ففي هذا الإطار حث البيان كل الدول المشاركة على تجنب التهديد واستعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر، بالمقابل لم يشر البيان صراحة إلى إسرائيل واحتلالها لأراضي عربية هي الجولان السوري، جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية، لأن البيان اكتفى بشجب "اكتساب الأراضي بقوة، والتأكيد من

[153]- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 158.

جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، وذلك طبقا الميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي"[154].

لذلك تتجلى هنا أهمية عملية السلام في الشرق الأوسط وانعكاساتها على مسار الشراكة الأورومتوسطية، في هذا السياق يقول يوسف ناصيف حتى: "إذا اعتبرت الشرق أوسطية أنها تطور طبيعي ومنطقي، ولو قال بعضهم إنه سريع بالنسبة إلى مدريد، فإن برشلونة ليست مدريد، ولكن ما كان يمكن أن تعقد بهذا الاكتمال لولا حصول مدريد"[155].

3- مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة : لقد نص البند الحادي عشر من البيان الختامي البرشلونة على ضرورة إدراج مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة، حيث جاء فيها "ضرورة تنظيم التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا، بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات وكذلك بكل التدابير اللازمة"، ويرتبط بالظاهرة الإرهابية والتطرف الديني ظواهر أخرى هي انتشار المخدرات والجريمة المنظمة الناجمة عنها، في هذا السياق ألح الطرف الأوروبي على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة، حيث ورد في البيان الختامي في البند الثاني عشر" أهمية المكافحة ضد انتشار وتنوع الإجرام ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها"، غير أنه تم الاتفاق على تحديد آليات هذه المكافحة وأطرها[156].

4- **الحد من ظاهرة التسليح:** أكد المشاركون في ندوة برشلونة على ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في حوض البحر الأبيض المتوسط عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط تحديدا، مع التركيز على ضرورة تحديد الآليات والأدوات اللازمة، فقد البند الثالث عشر بنص على "وجوب العمل على تشجيع الأمن الإقليمي بين الأطراف، وذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة

---

[154]- ختو، فايزة " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو-مغاربية 1995-2010 " مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلو السياسية، 2010 . ص 123.

[155]- عطيش، يمينة " البعد الأمني في العلاقات الأورو- متوسطية . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلو السياسية، 2007، ص 73.

[156]- سمير قط، "الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل و الصحراء نحو/عبر الجزائر : بين المناولة الأمنية مع أوروبا، و المخاوف الداخلية ". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي " جامعة قالمة. 24-25 نوفمبر 2013.

النووية والكيميائية والبيولوجية بواسطة الانضمام والامتثال إلى الأنظمة الدولية وكذا الإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة ومعاهدات الحد من التسلح ونزع السلام مثل (NPE، CWCCTBT) أو الاتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالمراقبة والتثبت، هذه مع الوفاء وبحسن نية للالتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم نشر الأسلحة".

رابعا – التعاون الثقافي والاجتماعي: تعتبر الشراكة في المجالين الثقافي والاجتماعي أحد الركائز الأساسية التي جاءت في إعلان برشلونة، حيث تشمل تنمية الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، لأنها تشكل عنصرا أساسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل[157].

وقد البند العشرون من إعلان برشلونة ينص على "في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، حيث يؤكدون على:

– ضرورة الحوار والاحترام بين الحضارات والثقافات فهما ضروريان للتقارب بين الشعوب. – التأكيد على الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم الثقافي. تعهد الشركاء باتخاذ التدابير التي تسهل التبادلات الإنسانية والإجراءات الإدارية. . التأكيد على أهمية قطاع الصحة والنمو المستدام، وتشجيع الشراكة الفعالة للمجتمعات

الإنسانية السكانية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.

– احترام الحقوق الاجتماعية والحق في النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي.

– التأكيد على أهمية المجتمع المدني في عملية التنمية في الشراكة الأورومتوسطية باعتباره

عامل أساسي للتفاهم والتقارب بين الشعوب.

[157]- حمزة ، حسام الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2011، ص176.

– تشجيع الاتصال والتبادل بين الشباب في إطار برامج تعاون اللامركزية.

– دعم أعمال المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني.

– اعتبار التطور السكاني تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسيات الإسكانية المناسبة.

– تكثيف التعاون من أجل مواجهة وتخفيف وطأة ظاهرة الهجرة من خلال برامج التأهيل والمساعدة على خلق فرص العمل وغيرها[158].

– دعم سبل التعاون عبر تدابير مواجهة الإرهاب ومكافحته، وكذا معالجة ظاهرة المخدرات والإجرام الدولي والرشوة، ومواجهة ظاهرة العنصرية وكره الأجانب.

بصفة عامة، جاء التعاون الاجتماعي والثقافي في إطار العلاقات الأورو–مغاربية، ومن خلال إعلان برشلونة يعالج أربعة محاور رئيسية، هي كالتالي :[159]

1– **تشجيع التفاهم بين الثقافات:** أكد الشق الأول من البن العشرون من إعلان برشلونة على الموقعون يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، ويشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف".

2– **تنمية الموارد البشرية:** جاء البند العشرون في شقيه الثاني والثالث ينص على أن الموقعون "يلحون على الميزة الرئيسية لتنمية الموارد الإنسانية سواء ما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشباب، أو في مجال الثقافة يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى، مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية، في هذا المجال يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات بالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية، إضافة إلى "يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان".

---

[158]- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص156.

[159]-" المرجع نفسه، ص ص 158–163.

3- **تحفيز التفاعل بين المجتمعات المدنية:** اعترف المشاركون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون لامركزية في إطار المؤسسات غير الرسمية، أما في الإطار الرسمي فقد شجع الموقعون على البيان الختامي على "أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني"، فهذه الفقرة تلزم أساسا الدول الثالثية المتوسطية التي وافقت على دعم حقوق الإنسان ودولة القانون في البند الثاني من البيان.

4- مكافحة الآفات الاجتماعية: يتجلى الارتباط الوثيق بين الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية، وكذا انعكاس الظروف المعيشية للسكان على الحالة السياسية للدول، في هذا الإطار جاء البند العشرون ليؤكد على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط، لهذا ركز المشاركون في ندوة برشلونة على بعض القضايا كالنمو الديمغرافي، الجرة القانونية وغير القانونية، الإرهاب، وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، الرشوة والعنصرية.

المحور الخامس – تحديات وآفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية

تمثل المشكلات التي تواجه اقتصاديات البلدان المتوسطة من الضفة الجنوبية والشرقية، العناصر المطلوب التصدي لها، والتحديات التي يجب العمل من أجلها[160]، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأن أولويات المشكلات التي تواجه البلدان المتوسطية، تختلف عن أولويات المشكلات التي تواجه الدول المتقدمة بصفة عامة ودول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة. فعند هذه الأخيرة تعد مشكلات التلوث البيئي، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والإنتاج النووي ونزع السلاح، ومحاربة الإرهاب والتعصب في قائمة الأولويات التي يجب مواجهتها. أما بخصوص الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية والشرقية فالأولويات تختلف، وهناك اجتهادات عديدة وأفكار مختلفة في هذا المجال، إذ تشير إحدى الدراسات التي تناولت توقعات المستقبل العربي ومشكلاته الملحة، كما يراها هؤلاء تندرج في أولوياتها حسب الترتيب التالي: التنمية، الديمقراطية، التبعية، أخطار التفتت، وهذه الأولويات قد تكون موضوع اتفاق أو اختلاف تبعا لوجهات نظر الباحثين وخلفياتهم. والواقع أنه يمكن إجمال الآراء الواردة حول فكرة الشراكة الأوربية –

[160] - Jaques OULD AOUDIA, les enjeux économiques de la nouvelle politiques méditerranéenne de l'Europe, Monde Arabe Maghreb Machrek, 11 N153, juillet- septembre, 1996, p32.

المتوسطية في رأيين: الأول يحذر من الفكرة، ويرى أن تحويلها إلى الواقع سوفي يضر أكثر مما يفيد، ويفسد أكثر مما يصلح. وأن تلك الفكرة معروضة بذكاء وخبث على الدول المتوسطية جنوبي وشرقي المتوسط كاستعمار أوروبي جديد [161]. و الثاني يؤيد الفكرة ويرى أن تحويلها إلى واقع سوف يفيد ويدفع نحو آفاق وفرص وإمكانيات جديدة للدول المتوسطية بشكل عام، وأن فكرة التعاون مع دول شمال المتوسط تعني التقرب من التقدم والازدهار، والدخول في إطار التعامل مع عالم التكتلات التي يمثلها هنا الإتحاد الأوروبي، و إمكانية الاستفادة من طاقات وإمكانيات هذا الاتحاد)[162].

اعتقادنا بأن ما تم مع اثنا عشر دولة تنتمي إلى الضفة الجنوبية للمتوسط من توقيع على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان بمثابة اتفاق بين طرفين مختلفي القوى، وكأن هذه الشراكة قدر لا مفر منه لابد من تحقيقه بأقل خسائر ممكنة، أو بأفضل شروط متاحة، بل على الدول المتوسطية أن لا تكتفي بالطلب والحصول على تعويضات مالية عن الخسائر والأضرار التي يمكن أن تلحق ببعض القطاعات الاقتصادية، بل يجب أن تغدو هذه المساعدات محفزة لخلق التحديث والتطوير المطلوبين التضييق الفجوة بين ضفتي المتوسط[163]، وأن لا تبقى الدول المتوسطية أسيرة التحصن بمواقع الدفاع، بل عليها أن تقوم باتخاذ زمام المبادرة من خلال طرح القضايا بكل جرأة وطرحة وشفافية والعمل عى إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية.

يتضح من التحليل السابق ندى رغبة دول الاتحاد الأوربي في إقامة شراكة أوروبية متوسطية، وقد بذلت دول الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لإزالة الحاجز النفسي الذي يفصلها عن الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية، والتي كانت قد تحفظت في البداية من الدخول في علاقات اقتصادية وأمنية شاملة مع الاتحاد الأوروبي. هذا التحفظ كانت من ورائه قيودا وتحديات أمام هذا التعاون يمكن ذكر أهمها في الآتي[164]:

---

[161] - Ibid p34.

[162] - Yves Lacoste, la méditerranée : nation et conflit. Revue Hérodot, Revue de géographie et géopolitique. N°90. Paris : la découverte 3eme trimestre 1998, pp5-11.

[163]- الأقداحي هشام محمود، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي.(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص 83.

[164]- علالي حكيمة ، " الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، العدد 2، 2002. ص 143.

–لا تزال فكرة التعاون المتوسطي تحظى بالدراسات والبحث نظرا للغموض النسبي الذي يكتنف الفكرة من جهة، ولأنها ولدت مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية والإقليمية من جهة أخرى، فالتعدد في المبادرات المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي، والتحرك المتعدد على كل الاتجاهات والمستويات قد لا يعكس عمق الفكرة أو ثرائها بقدر ما يعكس غموضها.

–يأتي المشروع المتوسطي في الوقت الذي يمثل قمة الصعود للدول الأوروبية شمال المتوسطي في إطار مؤسسة عريقة و تكتل هام هو الإتحاد الأوروبي. و تمثل أدنى معدلات الهبوط للدول المتوسطية الجنوبية. ففي حين أمكن تحويل الحس الأوروبي إلى مشروع من روما 1957 إلى ماستريخت 1992 ، أي من ست دول إلى خمسة عشرة دولة، و من سوق مشتركة إلى إتحاد أوروبي إقتصادي و نقدي متكامل، نجد الدول المتوسطية الجنوبية و خاصة العربية منها حس بلا مشروع يتحقق . هذا التباين في تحقيق المشروع يساعد على فقدان التوازن المطلوب في علاقة الطرفين، بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما. و قد ظهر ذلك جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي المكون من 15 جولة و الطرف الثاني المكون من دولة واحدة، ولنا أن نتصور ثقل المفاوضات و قوتها[165].

– أسباب هذه المشاركة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط، وهو محاولة لاحتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف و الهجرة ، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها التي تستقبل فائض إنتاجها . فدول الإتحاد الأوروبي الخمس عشرة الغنية و المتقدمة لم تبذل كل ما بذلت سعيا إلى حوار و مشاركة مع دول جنوب المتوسط حبا فيها ، أو عن رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها المتراكمة ، ولكنها تسعى لذلك الحوار و المشاركة إتقاء التصدير هذه الأزمات إليها، وهي ترى بأنه لم يبقى للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ما تصدره لأوروبا الشمالية سوى مشاكل التطرف والإرهاب و الهجرة اللامشروعة ، لذلك بادر الإتحاد الأوروبي بطرح مشروعه البديل، والإستراتيجية النقيضة التي قوامها الظاهري المشاركة والتعاون، ومحتواها الحقيقي هو اتقاء عشر الدول الجنوبية للمتوسط[166].

– بالرغم من الدخول الاندفاعي لدول جنوب المتوسط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك مخاوف وشكوك وترقب بحذر النتائج هذه الاتفاقيات الثنائية، وهي الآن تساورها الشكوك في أن استعمارا

[165]- الشادلي لعياري، مرجع سابق، ص 103.

[166]- الأقداحي هشام محمود، مرجع سابق، ص 94.

اقتصاديا أوروبيا محتملا في الطريق إليها تدفعه الحاجة إلى الأسواق ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأنها لم تنس بعد استعمارها من طرف الدول الأوروبية عسكريا الذي لا تزال مخلفاته تعيق التنمية في الدول المتوسطية الجنوبية. ولكن في نفس الوقت تدرك الدول الجنوبية الحوض المتوسط ضرورة وحتمية الدخول في مثل هذه التكتلات لإيجاد موقع لها في عالم ميزته عولة الاقتصاد وشموليته)[167]. ومن جانب آخر، ويرى الإتحاد الأوروبي ضرورة احتواء دول جنوب المتوسط، والتعامل معهم بما يحقق اتقاء شرهم، وتحقيق الاستفادة منهم إن أمكن. فهم في نظر الاتحاد الأوروبي لا يملكون سوى المشكلات من بطالة وهجرة للدول الأوروبية المتقدمة، ووضع اقتصادي متدهور، ونظم سياسية فردية، وتفشي الفساد وغياب الانضباط.

إن انعدام الثقة بين الأطراف في المتوسط هي من المشكلات الكبرى (الصامتة) التي تقف حائلا أمام مشروعات التعاون المتوسطي النزيه والذي يعود بالفائدة المتوازنة للطرفين هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات إقليمية بالنسبة للدول المتوسطية الجنوبية ومن جهة أخرى، تجعل هذه الدول أمام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها وتحقيق تنمية شاملة علها تقلص الفجوة التي تفصلها عن الطرف الآخر، وتقترب قدر المستطاع من مستويات التطور والتقدم التي تميز الدول المتوسطية من الضفة الشمالية، هذه التحديات كثيرة ومتنوعة ومتعدد، ولكن هناك أولويات يجب الاهتمام بها[168] :

1- تحديات التعليم وفرص العمل: التنمية الاقتصادية ومستوى التعليم مفهومان متسايران، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ولهذا يجب على الدول المتوسطية العناية بهذا القطاع. فالنظم التعليمية للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي، وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي، وبرغم التحسن النسبي في معدلات التمدرس، و خاصة في مراحل التعليم الأولى، إلا أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بحيث سجلت خلال عام 1997 في المغرب 56%، وفي الجزائر 38% على سبيل المثال، كذلك يبقى غياب سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة الدول المتوسطية تكوين كوادر علمية وتكنولوجية قادرة على

[167]- الفيلالي فاطمة الزهراء – الجزائر و قضايا الأمن في المتوسط : الواقع و الآفاق " مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق، العدد68، 2006، ص 243.

[168]- المرجع نفسه، ص 245.

إنعاش عملية التجديد والتطور التقني، وبالتالي التعايش مع التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها، فالجامعة يجب أن تندمج في المحيط السوسيو– اقتصادي للبلد[169].

وفي إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، يجب على الدول من الضفة الشمالية مساعدة شركاتها التطوير هذا القطاع، ويبقى التحدي لدى الدول المتوسطية في كيفيات استغلال هذه المساعدة وذلك من خلال تحديد وتعريف الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني، وإنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيو ثقافية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وخلق عمل تكاملي بين الجامعة والاستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتوجات والكيفيات الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وترابط فعال بين الفضاءات الداخلية الثلاثة: الجامعة باعتبارها فضاء التكوين العلمي والتقني، والمؤسسة باعتبارها الفضاء الصناعي، والسياسات العامة للبحث والتطوير باعتبارها فضاء التجديد والتطوير[170].

المفارقة للدول المتوسطية الجنوبية هو وجود توفر عمالة رخيصة، ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة والمعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة. وانطلاقا من أن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى دفع التنمية في المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط انسجاما مع رؤيته وتحقيقا لأهدافه ومصالحه، فالمطلوب منه المساهمة في برامج تأهيل العمالة تعليما وتدريبا وتقانة عبر برامج تمويلية، وعلى دولة المتوسطية للضفة الجنوبية استغلال هذه الفرصة، والعمل على توجيه هذه البرامج في تأهيل اليد العاملة والرفع من قدراتها التقنية حتى تساير وتواكب التطور الحاصل على الضفة الشمالية.[171]

2– **تحديات الطاقة :** نفاذ ونضوب النفط في المستقبل يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه اقتصاديات الدول النفطية المتوسطية من الضفة الجنوبية للمتوسط، وأن مجابهة تحديات الطاقة تتطلب من هذه الدول تبني خطة تستلزم القيام ببعض المهام على المديين المتوسط والبعيد، مثل ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، البحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفطية

[169]- الشادلي لعياري، مرجع سابق، ص106.

[170]- ساسي، جمال " مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29 30 أفريل 2008.

[171]- الفيلالي فاطمة الزهراء مرجع سابق، ص248.

مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية، والعمل في إطار الشراكة على تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

3- التحدي السكاني : يعدل معدل نمو السكان للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية مرتفعا بالمقارنة مع متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان الأوروبية من الضفة الشمالية، حيث بلغ على سبيل المثال معدل نمو السكان بالدول العربية حوالي 2%. 6 ولم يتجاوز معدل 0.4 % بالدول الأوروبية المتقدمة خلال عام 1995. إن هذا التحول الديمغرافي يمثل أكبر التحديات باعتبار هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع عائل في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لامتصاصها، مما سيؤدي إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما تتطلبه هذه الهجرة من توفير الخدمات التعليمية والصحية ومجالات العمل، وهذه قضية لها خطورتها وتحدياتها لدى صانعي السياسات التنموية للدول المتوسطية[172].

4- تحديات العلوم والتكنولوجيا : وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، ويجعل هذه الأخيرة تواجه تحديا صعبا في هذا الميدان حيث تعاني مؤسساتها العلمية والتكنولوجية من ضعف شديد وغياب شبه تام على المستوى العالي.[173]

إن اقتصاديات الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية تعيش حالة عجز عن امتلاك تكنولوجيا متطورة، وهو بعيد كل البعد عن الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر في وقتنا الحاضر مفتاح التقدم والازدهار. وإن الدراسات تشير إلى أن اقتصاديات الدول المتوسطية ستبقى مستهلكة لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجيا خلال عقود قادمة كما كان عليه الحال خلال عقود مضت، وتدل بعض التقديرات على أن وضع التبعية التكنولوجية سيتعاظم، وأن هذا النقص في المعارف والمعلومات سيساهم في زيادة التكاليف بنسبة 40%، ولهذا يجب على الدول المتوسطية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاستفادة قدر الإمكان، في تطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية، مع الدقة في الاختيار التكنولوجي، والتأقلم مع التكنولوجيات المستوردة.

---

[172]- الشادلي لعياري، مرجع سابق، ص 109.

[173]- شفيق الأخرس وآخرون، مرجع سابق، 183.

ومهما يكن، فإن معالجة هذه المشكلة تكمن في تعميق عمليات البحث والتطوير الذي مازال متخلفا الانخفاض حجم الإنفاق فيه، وتخلي الحكومات عن الأدمغة التي وجدت مكانا لها في دول أخرى متقدمة. و 5– تحديات الزراعة والغذاء : يشكل التحدي الزراعي أشد التحديات التي تواجه الاقتصاد النامي، الذي لا يزال عاجزا عن تلبية احتياجات المواطن الغذائية. الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مازال اقتصادها يتميز بأنه اقتصاد مستورد للغذاء بنسبة تتجاوز 50% من احتياجاته مما يستدعي الاهتمام أكثر بالمجال الزراعي و تطويره. و تشكل العقبات التكنولوجية أهم العقبات التي تواجه تطوير الزراعة للدول المتوسطية، حيث لا يزال المستوى التقني لزارعة متخلفا. إن الأمن الغذائي هو إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم، وهذا يخضع لعدة متغيرات في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء وتوافر الوسائل المساندة والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي. لذلك على الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية أن تعمل جاهدة لتطوير المجال الزراعي والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة المستعملة من طرف بلدان الضفة الشمالية. 6– تحديات المعلومات : لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية تجمع بلدان الضفتين الجنوبية والشمالية، لاستغلال كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير للدول المتوسطية، ويتوجب على الجانب الأوروبي المتقدم تقديم المساعدة المالية الكافية، وإحداث ميكانيزمات التنسيق بين مؤسسات البحث في أوروبا وعلى الشريك المتوسطي أن يستفيد من هذه الشبكة. فالجدية في طرح مسألة الشراكة، وتقليص فوارق التنمية يجعل الإتحاد الأوروبي مطالب تطوير مؤسسات البحث للدول المتوسطية عن طريق البحث العلمي، وقواعد المعلومات وشبكات الاتصال وإنشاء بنوك للمعلومات متطورة. وإن مجال المعلومات هو تحدي الدول المتوسطية لتطويره وبالتالي وإمكانية اندماجها في وسط عالمي ودولي بدون عقدة.

قائمة المراجع:

1– المراجع باللغة العربية

أ– الكتب:

– أليس لاندو. السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، تر: قاسم المقداد.(دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2008).

– إكرام عبد الرحيم. التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).

–جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985).

–حسن الهموندي، وعادل عبد المهدي. الموسوعة الاقتصادية. بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1989 جهينة سلطان العيسى وآخرون. علم اجتماع التنمية، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999). محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. ط 1 (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

–علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986). – مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، ط 1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).

–فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون : خيارات القرن 21، ط 1 (القاهرة: أتيراك للنشر والتوزيع،).. – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. ط1(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،).

–عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. ط1. (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998).

–مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم. الشراكة الأورومتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة. ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002). – علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

–إيان أنطواني وآخرون. التسلح ونزع السلاح في الأمن الدولي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005). – محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

–وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية. (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلان والنشر، 1994).

–ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته. (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998). – عثمان حسن محمد نور، و ياسر --- عوض الكريم مبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة.(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

– الشادلي لعياري، الوطن العربي ومستويات التكامل البديلة: آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط الخيار الأوروبي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

– حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

– كمال محمد مصطفى ونهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

– سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة. (لبنان: دار الفكر، 2000).

– الأقداحي هشام محمود، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي.(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001).

ب– الدوريات والمجلات الأكاديمية :

– عبدالله جبر العتيبي. "التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، مجلة دراسات مستقبلية 11 يناير 2006. عبد اللطيف بوروبي. "العلاقات الأورو–مغاربية بعد 2001: تعاون بلا شراكة"، مجلة شؤون الأوسط.

– عبد الناصر جندلي. "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية 03، أغسطس 2015.

– محمد الطاهر عديلة. "الجدل الليبرالي – الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون 15 ، جوان 2016. – السيد أمين شلبي، "الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات"، السياسة الدولية 162، أكتوبر 2005.

– جيرارد كيبابجيان، تر: أمينة القادري، "على نقيض الوصفات المشكك فيها للتبادل الحر: البحر المتوسط أفق طبيعي لأوروبا"، الاتحاد الاشتراكي، يومية غربية، العدد 4492، 28 نوفمبر 1995. أحمد محمد أبوزيد. "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، المجلة العربية للعلوم السياسية 44، 2012.

– عبدالله السيد ولد أباه، "التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي"، المستقبل العربي 192، شباط 1995.

– علالي حكيمة ، " الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، العدد 2، 2002.

– الفيلالي فاطمة الزهراء – الجزائر وقضايا الأمن في المتوسط : الواقع و الآفاق " مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق، العدد68 2006.

– بشارة خضر، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، دراسات دولية، العدد 57، ديسمبر 1995. محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار"، مجلة العلوم السياسية، العدد115، 2006.

ج– أطروحات ومذكرات :

– جمال عمورة، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006. – عابد – – – شريط، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

– أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001/2000 .

– لبني جصاص. "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009 – 2010.

– سامية ربيعي. "آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2007/ 2008.

– حسين بومدين، "مزايا وتكاليف الإستراتيجية الأوروبية المتوسطية"، مذكرة ماجستير في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003. – رتيبة برد، "الحوار الأورومتوسطي من مسار برشلونة إلى 5+5"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

– هشام بوعلي، "الشراكة الأورومتوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الجزائر". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008.

– بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2011. – تباني وهيبة ،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة الإرهاب". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2014.

– إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الأمريكي الفرنسي أنموذجا"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2005.

– زهور مناد، "مسألة الهجرة في العلاقات الأورو–مغاربية: رهانات وأفاق"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004.

– معمر سليم، "البعد الأمني في العلاقات الأورو–مغاربية: فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في الدراسات الأورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2012

– جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"، مذكرة ماجستير تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2011.

– عبد الجبار شعيبي، "نحو تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

– ختو، فايزة " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو–مغاربية 1995–2010" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلو السياسية، 2010.

– حمزة ، حسام الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2011.

– عطيش، يمينة " البعد الأمني في العلاقات الأورو– متوسطية ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلو السياسية، 2007.

د– ورقات بحثية ومداخلات :

عبد الوهاب شمام." اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية: أوجه التكامل والتباين"، الندوة العلمية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 08–09 ماي 2004.

سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

– عمار جفال، "العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية: حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

– عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008..

– عبد الرفيق كشوط، "مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

– سمير قط، "الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر : بين المناولة الأمنية مع أوروبا، و المخاوف الداخلية ". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي " جامعة قالمة، 24–25 نوفمبر 2013.

– ساسي، جمال " مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29 –30 أفريل 2008.

– شفيق الأخرس وآخرون، "الشراكة العربية الأوروبية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وجمعية العلوم الاقتصادية السورية وغرفة التجارة بدمشق، 27–28 أكتوبر 2000.

هـ – الوابيوغرافيا:

– سمير جاسم راضي. "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية".

– نادية محمود مصطفى. "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد". أنظر الرابط التالي:http : / / www . hadaracenter . com / pdfs20

نظرية pdf< شاهر إسماعيل الشاهر. "الدولة وتجلياتها :الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها" ، أنظر الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=46259

–محادين موفق. "نظرية التبعية"، المدينة نيوز، 2010/10/10

، أنظر الرابط التالي:http://almadenahnews.com/article/58230

– قسم البحوث والدراسات، مركز الجزيرة للدراسات، أنظر الرابط الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7–a52a–446b–b55e–7e5dae 19d48c

– الحسين الزاوي، "الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي"، أنظر الرابط الالكتروني:

http://sahelnews.info/node/3690 https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu/

انظر الرابط الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2010/12/23

المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي 15-16 أفريل 1997، أنظرا الرابط الالكتروني:

- http / / : wwweuromedrights . net / francais / Barcelone / pem / malte . htm

عثمان لحياني ،" في مشروع البيان الختامي: اعتماد خمس مصادر للتمويل وتأجيل النقاش بشأن حقوق الإنسان"، الخبر 5371، الاثنين13/07/ 2008

– عثمان طايبي، "ساركوزي يصف قمة باريس بالنجاح ومبارك يصرح: دول عربية تريد إقامة علاقات عادية مع إسرائيل" ، الخبر 5372، الثلاثاء14/07/ 2008

الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس 13 جوان 2008، – قسم البحوث والدراسات، مركز الجزيرة للدراسات، أنظر الرابط الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-b55e-7e5dae19d48c

الحسين الزاوي، "الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي"، أنظر الرابط الالكتروني:

http://sahelnews.info/node/3690

https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu-/

www . sphio . rac – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط. أنظر الرابط الالكتروني:-

WWA

spa.grg/saphioara.pdf

– مراد مقعاش، " التهديدات الأمنية في المتوسط و أثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري " أنظرا الرابط

https : / / democraticac . de / ? p الالكتروني: 42040=

التنمية"، أنظر الرابط الالكتروني: عبد السلام رزاق، " الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات

https://bit.ly/2GUIOOS

– أماني صلاح الدين سليمان، " هل تؤدي مكافحة الإرهاب إلى دعم التعاون الأمني الأورومتوسطي ؟"، أنظر الرابط

http : / / www . siyassa . org . eg / News / 5203 . asp الالكتروني:

2– المراجع باللغة الأجنبية :

-Gavin Boyd, The conceptual study of international regions, in: Werner j. Feld and Gavin Boyd, eds, Comparative Regional Systems(New York: Pergamum Press, 1980).

-Union européen, Maghreb 25 ans dans la coopération 1976-2001. Edité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, Rabat. Bernard Revenel, Méditerranée : l'impossible mur.(paris : édition l'harmattan ,1995). Bichara khider, le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone.(paris : Tharmattan ,1997).

- Paul balta, les enjeux de la conférence de Barcelone.(France : édition CNRS,1995),p81. Et Ministère des affaires étrangères(Algérie), déclaration ministérielle d'Alger, Alger 26-27octobre 1991. Azzouz Kerdoun, la sécurité en méditerranée : défis et stratégies,(Paris :published, 1995).

-Marine Françoise Lambouze, le partenariat de l'union européenne avec les payes tiers; conflit et convergences,(Bruxelles : brillant, 2000).

-Fath Allah Oulalou, après Barcelone...Le Maghreb est nécessaire. (paris: l'harmattan, 1996).Rapport de la section des relations externes de la politiques commerciale et du développement sur; la politique méditerranéenne de la communauté européenne , in: communauté européenne , Assemblé consultative économique et sociale. Bruxelles, 1993.

-Ana Palacio, Vallelersundi, The Barcelone process; Euro-Mediterranean North-south partnership. George Town Journal for international Affairs. Vol05. Winter-spring2004. Conclusion du sommet européen de Lisbonne 26-27 Juin 199, in Assemblée de l'Algérie a Bruxelles, Mission auprès des communautés européenne; Déclaration et résolutions de l'Union européenne sur l'Algérie, le Maghreb et la Méditerranée , Bruxelles, Janvier 1997.

-Forum d'écocitoyenneté, la contribution des ONG a la conférence ministérielle euro-med des ministres étrangères Barcelone(Stuttgart du 15-16 avril 1999)

-Reda Benkirane, The mediterranean Union and the geography of closer, Aljazeera center for studies 13/08/2008. P01.

-Frédéric RAMEL, Repenser le concept d'ennemi dans l'après-guerre froide (paris : institut de stratégie comparée,2000),p05. Sur le site : http://www.stratisc.org

-Bassma Darwich, l'Euro-méditerranéen enjeu de société. Politique étrangère, No11,1998. # Stéphane de Tapia, système migratoire Euro-méditerranéen(Constantine : Media plus:2008).

-Didier Bigot, l'immigration à la croise des chemins securitative, Revue européenne des migrations internationales. Vol 14 N°01,1998. -Doron Zimmermen, The transformation of terrorism impact scalability and the dynamic reprocal threat perception, Zurcher heritage. http://www.ciaonet.org/coursepack/cp038-07pdf.

-Gilles Favaral Garrigues, la criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer ?. l'économie politique, No15, 2002.

. Fatiha Talahit, l'espace monétaire et financier de la méditerranée occidentale, in: colloque international sur: l'espace économique et financier de la méditerranée occidentale : enjeux et perspective. Béjaia 25-26 juin 2000..

-Bertrand BELLON, Ridha GOUIRA, investissement directs et avantages, construit, Monde arabe Maghreb Machrek N° hors série . -Remly Leveau, le partenariat euro-méditerranéen: la dynamique de l'intégration régional. Paris : la documentation française, 2002). -Jaques OULD AOUDIA, les enjeux économiques de la nouvelle politiques méditerranéenne de l'Europe, Monde Arabe Maghreb Machrek, N153, juillet- septembre, 1996.

-Yves Lacoste, la méditerranée : nation et conflit. Revue Hérodot, Revue de géographie et géopolitique. N°90. Paris : la découverte 3eme trimestre 1998.